Bureau Régional pour l'éducation dans les Etats Arabes
Regional Office for education in the Arab States

مكتب اليونسكو الاقليمي
للتربية في الدول العربية

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)

برنامج عمل منسّق من أجل
تقدم التربية السكانية " كاباب "

دراسات حالات اجتماعية ـ ثقافية
من اجل التربية السكانية

المفاهيم الاساسية والاتجاهات المنهجية

مخطط توجيهي

وحدة التربية السكانية
قسم تكافؤ الفرص التعليمية
والمناهج الخاصة

اعدت هذه الدراسة
بالتعاون مع معهد " ارفد"

6298
POPEDU

وضع هذا الكتاب في الأصل باللغة الفرنسية تحت عنوان :

Etudes de cas
socioculturelles pour l'éducation
en matière de population
Fondements conceptuels et
orientations méthodologiques
Schema - directeur

وهو من منشورات اليونسكو ، باريس ، ١٩٧٨
وقد تمت ترجمته الى العربية
باشراف مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية

بيروت ـ لبنـــــــان
١٩٨٠

UNESCO
BUREAU REGIONAL
BEYROUTH-LIBAN
CENTRE DE DOCUMENTATION
ET D'INFORMATION (CDI)
Offert par
UNESCO - Beyrouth

الفهـــــــــرس

	صفحـــة
مقدمـة	١
القسم الاول : المفاهيم الاساسية	٧
أولا : تحليل عام لظاهرة التحول	٨
ثانيا : نتائج التنازع بين نموذجي الضبط : التحول الديمغرافي والهجرات السكانية .	١٠
١- التحول الديمغرافي	١٠
أ) دروس التاريخ	١٠
ب) التحول الديمغرافي الحاضر	١٤
٢- الهجرات الداخلية والدولية	٢٠
أ) على الصعيد الاقتصادى	٢٠
ب) على الصعيد الاجتماعي والثقافي	٢١
ثالثا : الانتربولوجية الديمغرافية ، والديموغرافية الشعبية (folk demography) وتحليل النظم الاجتماعيـــة- الثقافية المتحولة	٢٣
رابعا : عملية التكييف المجتمعي في المجال السكاني	٢٦
١- تعريف العملية وموضوعها	٢٦
٢- بنية العملية	٢٧
٣- المعارف ، والادوار والمواقف	٢٨
٤- أهمية الدور الجنسي	٢٨
٥- المسؤولون عن عملية التكييف المجتمعي : الاسرة ، المدرسة وسائل الاعلام .	٢٩
٦- التكييف المجتمعي في المجال السكاني	٣٠
خامسا : التربيـة السكانية	٣١
١- قضية التربية وديناميتها	٣١
٢- قضية التربية السكانية وموضوعها	٣٣
خاتمـــــة	٣٤

صفحـــة

القسم الثاني : المنهجيـــة ٣٦

أولا : مشكلة لغات التعبير والنظم المرجعية وعقبات الاتصال ٣٧

أ) النماذج المرجعية للقائمين على التنفيذ ٣٨

ب) النماذج المرجعية للاشخاص المستهدفين واختلافاتها ٣٨

ثانيا: العينـّـــات ٣٩

ثالثا: نظام البيانات ٤٢

أ) الملف ٤٤

ب) الاستقاصاءات الانتروبولوجية ٥٨

استمارة مقابلة للاستقصاء نصف الموجه ٦٣

• استمارة مقابلة : الوالدان ٦٥

• استمارة مقابلة : المراهقون ٧٤

• استمارة مقابلة : المعلمون ٧٧

رابعا: الشكل النموذجي للجهاز التنفيذى ٨٢

خاتمـــــــة ٨٤

مقدمـــــــــــة

كلف المؤتمر العام لليونسكو ، في دورته الخامسة عشرة ، سكرتارية المنظمة القيام بتحقيق برنامج خاص بالقضايا السكانية في قطاعات التربية ، والعلوم الاجتماعية ووسائل الاتصال . ومنذ عام ١٩٧١، شرعت السكرتارية بتنفيذ برنامج متعدد القطاعات يتولى فيه قطاع التربية تطوير برنامج للدراسات هدفه " تجويد وتحسين المعارف المتعلقة بالمشكلات السكانية ، وبأسباب ونتائج السلوك البشرى حيالها على وجه الخصوص " ، و " تنمية النشاطات التعليمية التي تسمح بفهم أفضل للدور الذى تلعبه الظواهر السكانية في تطوير المجتمعات ".

وفي هذا الاطار أوكل الى وحدة التربية السكانية بمهمة تحقيق وتنسيق مجموعة من المشروعات على المستويات الوطنية ، والاقليمية وما بين الاقليمية ، والعمل على حفز وتطوير وتدعيم برامج متعددة الميادين والتخصصات في مجالات التربية السكانية ، والتربية على الحياة العائلية ، والتربية الجنسية ، سواء داخل النظام التعليمي أم خارجه . كما كلفت الوحدة القيام بأبحاث ودراسات تضمن تقدم التربية السكانية على الصعيد العالمي ، من منظور التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، واحترام ذاتية الشعوب الثقافية وحقوق الانسان.

وفي هذا السياق قامت وحدة التربية السكانية في سكرتارية اليونسكو مؤخرا باعداد " دراسة دولية حول المفاهيم الاساسية للتربية السكانية ومنهجيتها " ، عرفت بالحروف الاولى من تسميتها الانكليزية " اسكومب " (Iscompe) [1] ، وكان من اهدافها اجراء تحليل منهجي منظم للمبادئ الاساسية لهذه التربية ، وايضاح تنوع مفاهيمها ، وبيان منهجية هذا المنحى التربوى الجديد ، وتقديم مقترحات من أجل تحقيق برامج تعليمية وتنمية البحوث في هذا الميدان . وقد قامت اليونسكو بنشر التقرير الختامي لهذه الدراسة تحت عنوان " التربية السكانية : اهتمام معاصر " ، باللغات الفرنسية والانكليزية والاسبانية ، كما ينتظر ان تصدر قريبا باللغة العربية.

---

(١) Population Education : a contemporary Concern International Study of the Conceptualization and Methodology of Population Education .

واستنادا الى توصيات دراسة " اسكومب " ، والى الاحتياجات التي ظهرت على الطبيعة في البلدان التي وضعت برامج في هذا المجال ، شرعت وحدة التربية السكانية في نهاية عام ١٩٧٧ - وبفضل مساعدة مالية من الامم المتحدة للنشاطات السكانية - بتحقيق مشروع دولي اطلقت عليه اسم " برنامج عمل تنسيقي من أجل تقدم التربية السكانية " (CAPAPE)[1] ، غايته الوفاء باحتياجات الدول الاعضاء ودعم نشاطاتها في ميدان السكان . ويشتمل المشروع على مجموعة من الدراسات أهمها :

أ) دراسات حول دمج التربية السكانية ، تبعا لنهج متعدد التخصصات والميادين ، ضمن مناهج التعليم النظامية وغير النظامية ،

ب) دراسات اجتماعية - ثقافية حول الاشكال التعليمية اللانظامية التي تسمح للصغار والكبار ، في حالات وأوضاع متنوعة ،باكتساب المعارف ، والمواقف ، والقيم والمعتقدات المتعلقة بالقضايا السكانية (التكييف المجتمعي الخاص بقضايا السكان ، وهي ما يسمى بالانكليزية (folk demography).

فاذا ما تمكن هذا البحث الاختباري المحدود من احراز نتائج عملية قيمة ، فانه يصبح نموذجا نظريا ومنهجيا صالحا من شأنه ان يحفز ويشجع استخدام البحث الاجتماعي - الثقافي في اطار المشروعات الوطنية للتربية السكانية . وعليه ان يتيح كذلك : تنظيم اعداد المعلمين بشكل يأخذ في الاعتبار القيم الاجتماعية الثقافية والاحتياجات الخاصة بالبلد والمجموعات التي يتألف منها ، توعية الاشخاص المستهدفين بأهمية القضايا السكانية (كالأهلين ، والشباب ، والمعلمين والباحثين ، الخ) واشراكهم في عملية تصميم المناهج المدرسية واللامدرسية ضمن منظور التجديد التربوى ، ابراز البدائل الممكنة في الاختيارات الاساسية المتعلقة بالسلوك السكاني (أين نعيش ، هل نتزوج ومتى ، هل ننجب الاولاد ومتى الخ ...) ، ايقاظ الوعي بجدوى التربية السكانية كعامل من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

---

(١) Coordinated Action Programme for the Advancement of Population Education.

ويمتاز هذا البحث عن الدراسات الاجتماعية - الثقافية الاخرى بانه يسعى وراء هدف عملي ، ألا وهو : اعداد مناهج ملائمة للتربية السكانية . أما الابحاث الاجتماعية - الثقافية التي ستستند اليها مناهج التعليم اللاحقة ، فانها سوف تأخذ شكل دراسات حالات تتناول بلدانا منتمية الى مناطق جغرافية - ثقافية مختلفة.

ولقد وضعت وحدة التربية السكانية برنامجا أوليا للعمل يغطي المرحلة التمهيدية ، وهدف هذا البرنامج الاولي ان يضع في نفس الاتجاه الذى سلكته دراسة " اسكومب " ، مع الأخذ بالاعتبار لبعض القيود العملية المحددة - دليلا توجيهيا (Schéma-directeur) يشرح المفاهيم الاساسية والاتجاهات المنهجية التي ينبغي ان تستند اليها دراسات الحالات.

وقد قام بهذا العمل فريق متعدد الاختصاصات يضم ، الى جانب خبراء وحدة التربية السكانية ، مجموعة من الباحثين من معهد " ارفد "[1] (الاستاذ ان لويز دى سينا ، عالم اجتماع واقتصاد ، ورولان كولان الخبير بعلم الانسان، بمعاونة العالم الاقتصادى الاستاذ انطوان ريشار) ، وديمغرافيا (الاستاذ ايف ستاربيت) ، واختصاصيا في وسائل الاتصال الاجتماعية (الاستاذ غوستاف فالستين). كما استعين بعدد من المستشارين في بعض الموضوعات المحددة.

وتنقسم هذه الدراسة قسمين رئيسيين :

القسم الاول - المفاهيم الأساسية لدراسة التربية السكانية

غاية هذا القسم ان يقدم حصرا شاملا جامعا ما أمكن - مع اعتماد أكبر قدر ممكن من الوضوح - للمفاهيم الأساسية التي لا بد منها من أجل ضمان الترابط المنطقي للمراجع النظرية عبر تنّوع دراسات الحالات واختلاف المسوّولين عن عملية تنفيذها.

---

(١) IRFED - المعهد الدولي للبحث والاعداد من اجل التربية والتنمية - وهو مؤسسة لا تتوخى الربح عملا باحكام القانون الفرنسي لعام ١٩٠١ . عنوان المعهد : 49, rue de la Glaciere, Paris I3éme

وقد أعير الاهتمام الاكبر لمحاولة توضيح مسألتين رئيسيتين :

أ) شرح وتوضيح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي سيتناولها التحليل. فالسياقات الاجتماعية - الثقافية التي نحن بصددها تشهد مرحلة تحول وحالة من التوتر الشديد بين النماذج والنظم المنعوتة بـ " التقليدية " (والتي يغلب عليها الطابع الريفي والزراعي أو الرعائي) من جهة ، وبين النماذج والنظم المنعوتة بـ " الحديثة" (والتي يغلب عليها الطابع الحضرى والصناعي) ، من جهة ثانية.

فالتحليل العام لظاهرة التحول هذه وهي تعني الفئة السكانية التي يتركز عليها اهتمام برنامج " كاباب " (CAPAPE) - انما يتوضح من خلال تسليط الضوء على " التحول الديمغرافي " وآثاره.

ب) شرح وتوضيح عملية " التكييف المجتمعي (Socialisation) والعملية التعليمية داخل هذا التحول .

فعند هذا المستوى من الدينامية الاجتماعية بالذات يقع برنامج التربية السكانية . ولا يمكن تحقيق هذا البرنامج دون فهم كاف للحركة التي يندرج ضمنها ، ودون ايلاء انتباه خاص " للتكييف المجتمعي " والعملية التعليمية ضمن اطار الانتروبولوجية الديمغرافية .

وهذا العمل ، الذى غلب عليه الطابع النظرى ، والذى تم انجازه في مهلة قصيرة جدا لم يقتصر مع ذلك على مجرد تكرار لمراجع التحليل التي استندت اليها دراسة " اسكومب " . فقد اعتبر الفريق هذه المراجع قاعدة مفتوحة وقابلة للتطوير ، ولم يخشى اعتماد نهج دينامي والذهاب الى أبعد في صياغة وبلورة المفاهيم ، تحت ضغط القيود الاجرائية التي لا بدّ وان تواجهها دراسات الحالات المتفرقة.

وعلى سبيل المثال ، فقد أعيد النظر بالمجال الذى يغطيه مفهوم الـ " folk demography " من زاوية مساق تجديدى نطلق عليه اسم " الانتربولوجية الديمغرافية " .

وهذه المعالجة النظرية التي تسبق الابحاث الميدانية توجب اجراء مقابلة بين الفرضيات النظرية ، وبين الممارسة الاجتماعية الفعلية المستخلصة من الدراسات في مراحل الفرز والتجميع اللاحقة ، قبل وضع مناهج التعليم المستقبلية .

القسم الثاني- الاتجاهات المنهجية

كان لا بد ان يندرج تحديد هذه الاتجاهات في سياق البحث عن توازن يصعب تصوره بين حرصنا المشروع على ان نقترح على المنفذين خطوط عمل مفتوحة ومرنة كفاية من جهة ، وبين ضرورة الابتعاد عن الاعتبارات العامة والغامضة والتركيز على الجوانب العملية والحسية للطرائق المقترحة ، من جهة ثانية ، وليس الفريق على يقين انه اصاب النجاح التام في معالجة هذه المعضلة ، علما بأنه تعود الى المسؤولين عن البرنامج في اليونسكو ، والى القائمين على تنفيذه في الميدان ، مهمة اجراء التصحيحات والتكييفات اللازمة ، مراعين في ذلك قواعد محددة توضع فيما بعد بين الأطراف المعنية . وينتظر من الدليل التوجيهي الذى يشكل موضوع العمل الحاضر - في حال الموافقة على فكرته ومضمونه - ان يوفر ضمانة ضد مخاطر تشتت النشاطات والنهوج الفردية ، وأن يصون مبدأ اللجوء الى المقارنات التدقيقية بما يضمن الاثراء المتبادل بين مختلف البرامج الوطنية المستقبلية .

ويقدم القسم المنهجي ، بعد سلسلة من الخواطر العامة ، مجموعة من المقترحات المتعلقة بالمشكلات الأساسية التي يطرحها تنفيذ العمل ميدانيا ، وأهمها :

١ . مشكلة اللغة والاتصال بين المنفذين والاشخاص المستهدفين.
٢ . مشكلة اختيار العينة .
٣ . تكوين نظام للمعلومات والبيانات ، وتتم هذه العملية على مرحلتين مترابطتين ومتكاملتين :

* رسم مخطط لاعداد ملف بالعناصر " الموضوعية " ، عن طريق استقصاء لدى " معلمين ممتازين " (Informateurs privilégiés) يسمح برسم الاطار الاجتماعي ، والاقتصادى ، والثقافي للاوساط والأوضاع التي يعيش فيها الاشخاص المستهدفين من البحث الانتربولوجي (وصف هذه الاوساط والأوضاع بأكبر قدر ممكن من الموضوعية) .

* تحديد اطار منهجي لتدعيم البحث الانتروبولوجي الذى يشكل الركيزة الاساسية للدراسة ، مع وضع أدلة مقابلات لاجراء استقصاءات نصف - موجهة تكون متكيفة مع فروع العينة المعتمدة ، وموجهة الى المعلمين ، والأهلين والشباب .

تقترح الدراسة كذلك القيام باستقصاء متعمق عن طريق اجراء مقابلات حول السيرة الذاتية (interviews autobiographiques).

٤ . وأخيرا ، قدّم الفريق للمسؤولين عن البرنامج بعض المقترحات حول " المواصفات النموذجية " (profil-type) للمنفذين .

القسم الأول :

المفاهيم الأساسية

أولا : تحليل عام لظاهرة التحـّول (transition)

ان للقضايا السكانية صلة حميمة بالنظام الاجتماعي . فعملية التناسل انما هي عنصر حيوي - بالمعنى الواقعي لا المجازي - لدينامية كل مجتمع . ويتعين ، بالتالي ، على كل مجتمع ان يمنح هذه العملية وضعا تنظيميا يكون له نتائج اجرائية . فلكل مجتمع فكرة معينة عن المشكلات التي تخص بقاءه واستمراره وعن أسلوب معالجتها ،لا بل ان هذه المشكلات تبقى هي الغالبة في المنطق الاجتماعي ، بالنسبة الى عدد كبير من مجتمعات عالمنا المعاصر. وثمة مجتمعات عديدة تولي مسألة تطوير " قواها المولدّة "(forces génératrices) (أو التوليدية) اهتماما أكبر من اهتمامها " بقواها الانتاجية " (forces productives) ، أو بعبارة أصح ، تخضع الثانية للأولى. وفي حالات أخرى ، نلاحظ نهجا عكسيا بمعنى أن القوى المولدّة هي التي يسعى الى اخضاعها للقوى الانتاجية .

ويقصد بالقوى المولدّة مجمل العناصر التي تسمح لجيل بشرى ان يولّد، في التاريخ ، جيلا بشريا آخر بأن ينقل اليه رأس ماله الحياتي (بالمعنى البيولوجي والاجتماعي والثقافي للكلمة على السواء). اما مفهوم القوى الانتاجية فيشير الى العناصر التي تسمح ، في نظام اجتماعي معين ، بانتاج السلع والخدمات المقابلة لحاجات السكان الاستهلاكية .

ولقد كان لنشوء النظام الرأسمالي عبر التاريخ أثر بارز في تطوير القوى الانتاجية وزيادة اهميتها ، باعطائه الدور المحرك لتكديس الثروات المادية بشكل أموال نقدية . وهكذا انتظم أسلوب الانتاج في المجتمع حول سعي الطبقات الاجتماعية المحظوظة الى السيطرة على أسباب الكسب . كذلك عمدت الانظمة الاشتراكية ، من جهتها ، الى ايلاء قواها الانتاجية المسخّرة لخدمة المشروعات الجماعية عناية كبيرة .

أما في المجتمعات قبل الرأسمالية ، فقد كان أسلوب الانتاج الخاص بالقوى المولدّة هو الذى يعطي الحياة الاجتماعية الميزة المسيطرة . فهنالك فجوة اذن ، لا بل مفارقة ، بين منطق كل من هذه الانظمة . ويمكن الكلام على المنطق لان القوى الاجتماعية التي تحتل الموقع المسيطر ، في المجتمعات الرأسمالية أو قبل الرأسمالية ، تعبـّر بشكل أيديولوجية (الايديولوجية ، بنظر علماء الانتربولوجية ، هي تفسير لنظام اجتماعي معين من قبل هذا النظام

بالذات) عن ميكانية العلاقات القائمة بين مختلف القوى التي تحكم الحركة الاجتماعية . وهذه الايديولوجية تولّد قواعد ومعايير في الادراك ، والتفسير والسلوك من شأنها ان تضمن سير النظام وتطوره ، عن طريق الحفاظ على العلاقات الاجتماعية التي يقوم عليها هذا النظام . وتعبّر الثقافة عن مجمل الخصائص المميزة لنظام اجتماعي معين (أي أسلوبه الخاص في تنظيم انتاج مختلف الوسائل المتعددة للوفاء بمختلف حاجات البشر والفئات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع) . وهكذا تبرز الأهمية الاساسية لمفهوم " الضبط" أو التنظيم (régulation). ونذكّر هنا بأن هذا المفهوم يشير الى العملية التي تضبط (أي تضمن انتظام) مختلف عناصر النظام فيما بينها . فكل مجموعة ثقافية أو اجتماعية تحتاج ، من أجل حياتها وبقائها، الى عملية ضبط مستمرة تضمن انتظام العناصر التي تتكوّن منها . ولهذه العملية أنماط ونماذج خاصة ينبغي فهمها لادراك كنه النظام الاجتماعي . ويرتبط كل واحد من هذه الانماط بأسلوب انتاج السلع المادية (انطلاقا من النظام البيئي القائم)، وبأسلوب انتاج الانسان في آن معا (عبر نظام توليدى ينظم الانساب بيولوجيا واجتماعيا - النظام الاجتماعي - العائلي - ونظام تربوى ينظم توالد ضروب المنطق الاجتماعي - الثقافي).

ان " ضروب المنطق الاجتماعي - الثقافي " تلك ، التي تعين على فهم " نمط الضبط " السائد ، انما تعكس مشروعا اجتماعيا يتجسد في المجتمع بالذات (مع ما ينطوى عليه من تناقضات داخلية) ، الا في الحالة التي يكون فيها هذا المجتمع خاضعا لنفوذ أو سيطرة نظم اجتماعية - ثقافية اجنبية لها منطقها الخاص .

وفي مثل هذه الحالة - وهي تعم تقريبا مجمل بلدان العالم الثالث التي لم تتوصل بعد الى أساليب انتاجية تغلب فيها التكنولوجيات الصناعية - تكون المجتمعات المعنية في حالة تحوّل . ولا بدّ هنا من ايضاح هذا المفهوم.

فالمجتمع يكون في حالة تحوّل عندما يتصارع داخله منطقان أو نموذجان ضبط اجتماعيان - ثقافيان : فلدينا من جهة ، النموذج القديم الذى غالبا ما ينعت بـ " التقليدى " ، وهو مرتبط بنظام حضارة زراعية أو قبل رأسمالية ، تشكل فيه الاسرة والقرية الوحدات الاجتماعية الاساسية . فاذا دخل هذا المجتمع ضمن نطاق نفوذ النظام الرأسمالي ، نشأ فيه نموذج ضبط مرتبط بالاقتصاد التجارى الذى يغلب عليه الطابع الحضرى والصناعي . وهكذا تجد الطبقات

الشعبية نفسها ، في هذه البلدان التي تنعت " بالمتخلفة " أو " بالنامية "، مشدودة بين هذين القطبين في حركة تتجه من الطابع الريفي الى الطابع الحضرى، ومن الطابع الزراعي الى الطابع الصناعي ، وتكون في حالة تحول صعبة يتعايش فيها النموذجان جنبا الى جنب ، ويتصارعان بشكل يعطل فيه أحدهما الاخر في أحيان كثيرة . وفي هذا التعطيل لعمليات الضبط والتنظيم الذى من شأنه ان يشل كل توّثب خلاّق يكمن بالسبب الرئيسي للتخلف والتبعية . والواقع أن عملية الضبط المرتبطة بالنموذج المسيطر ، الصناعي والحضرى الطابع ، تنزع الى استقطاب الطاقات الاقتصادية والبشرية للمناطق الخاضعة للسيطرة . ويصدق ذلك بوجه الخصوص على الميدان الديمغرافي حيث تظهر حركات الهجرة وكأنها النتيجة المحتومة لحالة التحول ولانعدام التكافوء بين النظم المتصارعة .

هذا ، وان أهمية البعد السكاني في معالجتنا تقودنا الى ايلاء ظاهرة " التحول الديمغرافي " عناية خاصة .

ثانيا : نتائج التنازع بين نموذجي الضبط : التحول الديمغرافي والهجرات السكانية

١. التحول الديمغرافي

يمكن اعتبار مجمل التطورات الديمغرافية ، والاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية التي تجمع تحت عبارتي " التحول الديمغرافي " و " التحديث " (أو الحداثة) على انها أحد مظاهر التصارع بين نمطي الضبط التقليدى والحديث .

ومن أجل فهم ظواهر الحاضر ، لا بد من رجعة الى الماضي .

أ) دروس التاريخ

شكل التحول الديمغرافي ، باديء بدء ، اطارا نظريا ،صيغ من أجل اعطاء تفسير للتطور السكاني في أوروبا بين منتصف القرن الثامن عشر ونهاية القرن التاسع عشر . فقبل عام ١٧٥٠ ، شهدت أوروبا خصوبة مرتفعة فاقت نسبتها المعدل الملاحظ عامة في بلدان العالم الثالث ، على ان هذه الخصوبة قد قابلتها معدلات مرتفعة في الوفيات ، مما ادى الى شبه ركود ديمغرافي. وخلال قرن ونصف ، تحسنت الظروف المعيشية لشعوب هذه القارة تحسنا مطردا ،وبخاصة في ميدان

الصحة و الاستشفاء ، كان من نتيجته انخفاض سريع في معدل الوفيات . كذلك انخفض معدل الخصوبة ، ولكن بسرعة أقل ، بحيث شهدنا انطلاقة سكانية اخذت تتباطأ بعد ذلك شيئا فشيئا . وفي نهاية المطاف ، عادت معدلات الوفيات و الخصوبة الى التوازن من جديد ، ولكن عند مستوى أدنى بكثير ، مما أدى الى معدل معتدل في الزيادة السكانية (انظر الرسم البياني).

غير أن هذا التطور لا ينطبق على جميع البلدان الاوروبية : ففي فرنسا مثلا ، أصاب التدني بالدرجة الاولى معدلات الخصوبة في الاوساط الريفية ، في حين أن معدّل الوفيات لم ينخفض بصورة مفاجئة الا في نهاية القرن التاسع عشر ، وذلك على أثر اكتشافات باستور (١٨٨٠).

و المشكلة الرئيسة التي تطرحها نظرية التحوّل الديمغرافي مزدوجة :

- كيف يمكننا ان نفسّر التسارع المفاجيء ، ثم التباطوء التدريجي ، للنمو السكاني خلال مرحلة التحول ؟
- ما هي ، أساسا ، العلاقات القائمة بين المتغيّرين - الوفيات و الخصوبة - اللذين يحتمان وتيرة النمو السكاني ؟

- المرحلة الأولية للانطلاقة السكانية

طرحت عدة نظريات لتفسير هذه الانطلاقة : لقد افترض أولا أن تقدم الطب و الصحة العامة قد أدى الى انخفاض في معدل الوفيات ، وبخاصة بين الاطفال نتج عنه تدن في مستوى الخصوبة . و الواقع انه عندما تنخفض الوفيات بين الاطفال، الرضع ، تقل الحاجة الى " ولادات تعويضية " من أجل الحفاظ على المستوى المرجو من الانجاب . ومن ناحية ثانية - وهنا يتدخل العامل الاجتماعي - النفساني - فان امكانية الحفاظ على حياة المولود الجديد وقتا اطول تخلق عند ذويه مزيدا من العاطفة و الاهتمام . ومن هنا الرغبة في عدم انجاب عدد كبير من الاطفال ، ليتسنى للاهل توفير الحد الاقصى من العناية لكل طفل ، وبخاصة في ميدان التربية و التعليم .

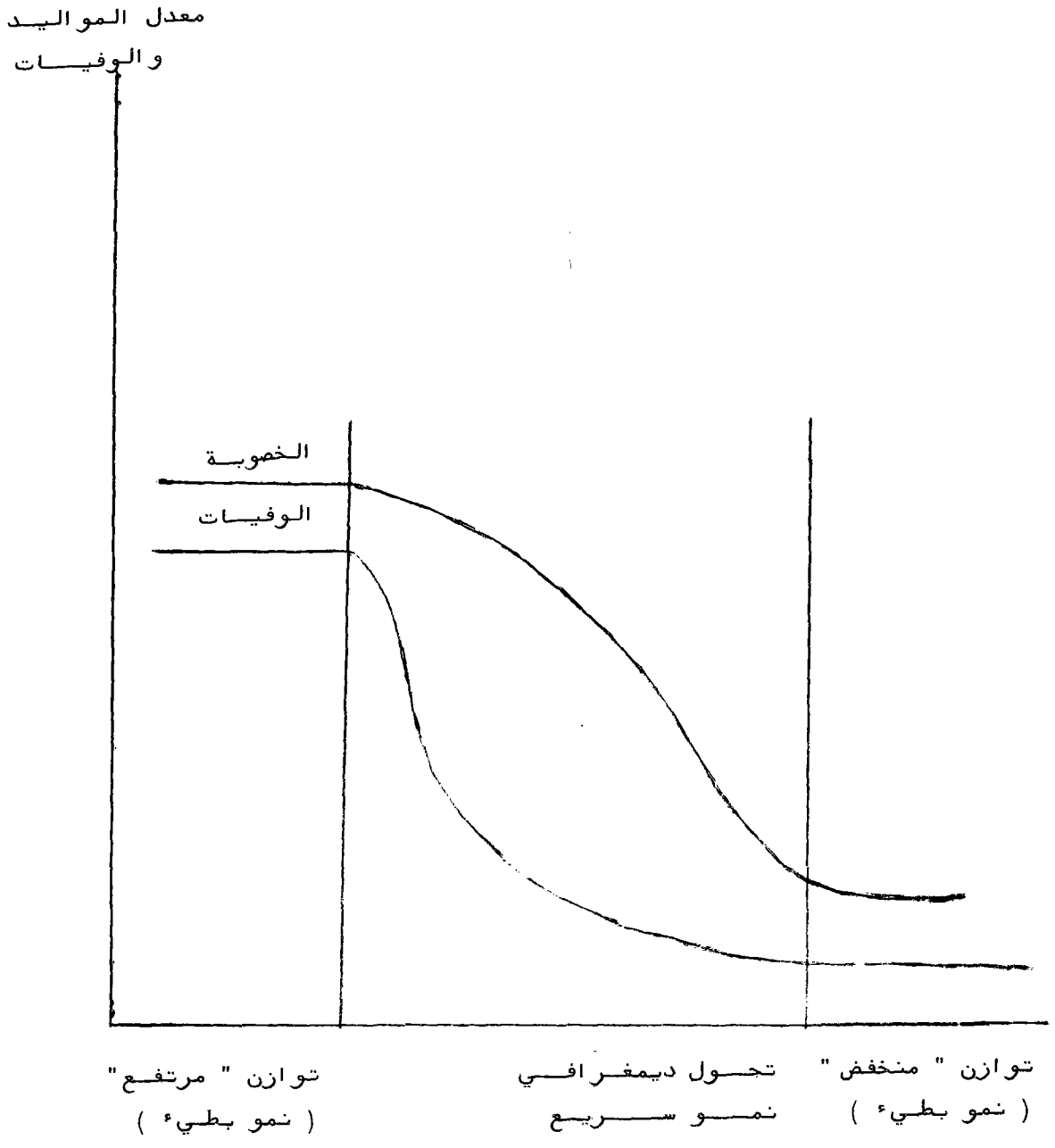

رسم بياني للتحول الديمغرافي

على ان واقع التقدم الطبي قد كان موضع جدل واسع . وثمة نظرية ثانية تقول ان العامل الاساسي للانطلاقة السكانية قد تمثل بالثورة الزراعية التي شجعت التزايد السكاني لسببين : السبب الأول هو ازدياد الطلب على اليد العاملة في قطاع الزراعة ، والسبب الثاني هو اتجاه الافراد الى الزواجفي سن مبكرة نتيجة لتحسن ظروف المعيشة وأمل البقاء ، الامر الذى أدى الى اطالة مرحلة الخصوبة . والواقع ان الزواج في أوروبا كلها تقريبا ، حتى القرن التاسع عشر ، كان يحصل عموما في سن متأخرة (٢٣-٢٥ للاناث ، ٢٧-٢٩ سنة للذكور) ، كما كان معدل العزوبة النهائية مرتفعا (١٠ الى ١٥ ٪). وهذا " النموذج الاوروبي في الزواج " كان يسمح بالتحكم بالنمو السكاني ، وذلك بمقدار ما كان " تأسيس الأسرة " ، اى الزواج ، يتم في الوقت الذى يصبح فيه الشاب قادرا على تحمل مسؤولية الاستثمار الزراعي على اشكاله (موّاكرة ، استئجار أو ملكية الارض الزراعية) ، باعتبار ان النظام الاقتصادى قد أوجب قيام رقابة على النمو السكاني بابقاء قسم هام من افراد كل جيل في حالة العزوبة . كذلك أدت هذه الممارسات الزواجية الى النمو السكاني المرتفع في " المرحلة الاولية " للتحول ، طالما ان استجابة السكان للطلب المتزايد على الموارد البشرية في قطاع الزراعة ، ولاحتياجات اليد العاملة في الصناعة الناشئة ، قد انعكست في انخفاض معدل العزوبة وفي تدني سن الزواج.

- التباطوء اللاحق للنمو السكاني

يبقى علينا ان نفسر الانخفاض اللاحق لمعدل الخصوبة . والنقطة الاساسية في كلا النظريتين هي التغير النوعي في ظروف الحياة : فارتفاع مستوى المعيشة ولو جزئيا ، قد خلق مواقف جديدة : اذ لم يعد هم الناس محصورا بالبقاء على قيد الحياة بل أصبحوا يطلبون العيش بشكل افضل في مجتمع لم تعد فيه الموارد ثابتة ، كما في النموذج المالتوسي (Modèle malthusien) ،بل قابلة للزيادة ، وقد انعكست هذه المواقف في السلوك ، عبر انتشار الممارسات المانعة للحبل . فبعد ان يجتاز المرء عتبة العوز والوفيات المرتفعة ، يسعى طبيعيا الى الحد من الخصوبة عن طريق ضبط الانجاب . ولكن ثمة عاملا هاما قد دعم هذه العملية . فالثورة الزراعية قد مهدت السبيل امام الثورة الصناعية ، بتحرير قسم من اليد العاملة الزراعية ، وبتقديم فيض انتاجها من المواد الغذائية للمراكز الحضرية . واذا كانت الثورة الصناعية قد ساعدت على سيطرة الطبقة البرجوازية ، واذا كانت هذه الثورة قد تمت على حساب الطبقات الكادحة الفقيرة ، فان الطبقات الشعبية ، الريفية والحضرية ، قد شهدت ، بالمقابل ارتفاعا في مستوى معيشتها ، بفضل الانتاج الجماهيرى للسلع التي كانت حتى ذلك

الحين بعيدة عن منالها . وهذا الاقبال على ميادين جديدة من الاستهلاك قد خلق حوافز جديدة للحد من الخصوبة ، كي لا يتدنى مستوى المعيشة نتيجة لاعباء الاسر الكثيرة الاطفال .

ب) التحول الديمغرافي الحاضر

لقد طرحت تساؤلات كثيرة حول جدوى هذا الاطار النظرى ومدى ملاءمته لحالة البلدان ذات الخصوبة المرتفعة . ففي هذه البلدان عدد كبير من الخصائص الاجتماعية - السكانية المختلفة ، وذلك بصرف النظر عن النظرية المعتمدة . والاختلاف الأهم يتعلق بظروف الزواج ، اذ انه يحصل في سن أصغر ، كما ان معدل العزوبة النهائية هو أدنى بكثير . وبالتالي فان التزايد السكاني لم يتحقق عبر شروط الزواج ، بل عن طريق ارتفاع مستوى الخصوبة وتدني معدل الوفيات.

بالنسبة الى ارتفاع معدل الخصوبة ، نلاحظ في الواقع خصوبة عالية جدا عند بعض أجيال النساء ، مرتبطة بتحسن الاوضاع الصحية (انخفاض عدد الوفيات في اثناء الولادة ، انخفاض حالات العقم).

أما بالنسبة الى انخفاض معدل الوفيات ، فكلنا يعرف التطور الحاصل بعد عام ١٩٤٥ . فتقهقر الامراض المستوطنة ، والزوال شبه التام للأوبئة ، بفعل استخدام الـ ددت مثلا ، وكذلك السولفاميد والمضادّات الحيوّية (antibiothiques)، قد أدّيا الى انخفاض المستوى العام للوفيات بسرعة كبيرة . على ان النقطة الادق هي في معرفة ما اذا كان هذا التراجع سيرافقه انخفاض موازٍ في مستوى الخصوبة . فقد رأينا ان انخفاض مستوى الوفيات في أوروبا ، خلال القرن التاسع عشر ، كان " ذاتي المنشأ " (endogène) باعتبار انه نتج عن تقدم شامل في الظروف الصحية (النظرية الاولى) ، أو باعتبار أن الانخفاض المستقل لمستوى الوفيات (حسب النظريتين الثانية والثالثة) قد استتبع " استجابة " من قبل السكان ، تميّزت بتغير في سلوكهم الديمغرافي (خفض عدد المواليد بعد فترة من التزايد السريع) والاقتصادى (ارتفاع الانتاجية).

فما هي اليوم - في البلدان ذات الخصوبة المرتفعة - آليات أو ميكانيات التطور باتجاه انخفاض مستوى الخصوبة ؟ (علما بان هذا التطور قد بدأ يظهر بوضوح في حوالى عشرة من هذه البلدان).

ومن الزاوية التي طرحنا بها القضية في هذه المقدمة ، يصبح السؤال كالاتي : هل التنازع بين نموذجي الضبط الاقتصادى والاجتماعي - الثقافي يمكن ان يجد حلاله في انخفاض مستوى الخصوبة ؟ ومثل هذا السؤال يؤدى بنا الى ان نبحث ما هي عناصر الضبط التقليدى التي يمكن أن تضعف أو تزول في حالة انتشار شامل (أو بطيء) للنموذج الرأسمالي المسيطر ، وما هي عناصر النموذج الحديث التي لها الحظ الأوفر في ان تفرض نفسها . وسنعرض اولا لعناصر النموذج التقليدى .

- التنازع على صعيد الضبط الاقتصادى

الخاصية الاساسية للنموذج التقليدى هو أنه يعتبر الخصوبة المرتفعة عاملا مجديا من الناحية الاقتصادية .

. فوفرة النسل ، في مجتمع تغلب فيه الأسرة الواسعة ، تسمح بتنويع المصاهرات والتحالفات ، وبالتالي بتنويع التبادل الاقتصادى . فعبر الزواج، تستطيع الجماعة اذن ان تحسّن أوضاعها الاقتصادية . واذا لم يكن الزواج سوى وسيلة هذه الاستراتيجية وحسب ، فان انخفاض مستوى الخصوبة يفترض تبدلا في الوضع الاقتصادى ، الى الحد الذى تنتفي فيه فائدة اللجوء الى الزيجات - التحالفات (mariages - alliances). وهكذا يلعب الضبط الاقتصادى دورا فاصلا ، بحيث ان تعديله يعتبر شرطا لازما لكل تغيير في مستوى الخصوبة .

. وفي المجتمعات التي تغلب فيها الأسر الصغيرة ، يلعب الشأن الاقتصادى كذلك دور الضابط المنظم للشأن الديمغرافي ، ولكن عبر زيادة قوة العمل هذه المرة . فبما ان الاقتصاد الريفي يتميز بتناوب فترات النشاط المكثف مع فترات البطالة ، فان نقص اليد العاملة ، في فترات الأعمال الزراعية ، وبخاصة في مواسم الحصاد ، يستتبع خسارة مطلقة من المداخيل في اقتصاديات تقوم على الاكتفاء الذاتي ولا تتوفر لديها امكانيات كبيرة في التخزين والتبادل ، كما تفتقر كليا الى المكننة . وفي مثل هذا الوضع ، فان كثرة الاطفال ، حتى في سن الصغر ، تسهم بشكل حاسم في قوة العمل .

. هذا ،وأيا كان نوع الأسرة ، فان كلفة الطفل الاجتماعية ضعيفة بالقياس الى الموارد التي يوفرّها ، سواء بعمله أو باسهامه في التنظيم الاجتماعي (حراسة أطفال أصغر سنا ، مثلا). هذا هو المنطق الذى اعتمدته الطبقة البروليتارية الانكليزية خلال الثورة الصناعية : فالأجر المتواضع

الذي كان يتقاضاه الفتيان ، وحتى الصغار منهم ، كان يمثل اسهاما ملحوظا في ميزانية الأسرة ، في حين أن النفقات الاضافية لكل طفل جديد من المسكن، والتربية ، والصحة ، والملبس ، كانت ضعيفة نسبيا.

. وهنالك عامل اقتصادى أخير : ففي المجتمعات التي لا يوجد فيها ضمان للشيخوخة وحيث الموارد المعيشية تتمثل بانتاج العمل المباشر أو بتضامن الجماعة ، نرى ان الفرد ، مزارعا كان أم عاملا ، له مصلحة في كثرة النسل . على ان ارتفاع معدلات الوفيات بين الاطفال في هذه المجتمعات يوجب انجاب من ٥ الى ٦ أطفال ، لكي يبلغ ٢-٣ منهم سن الرشد . ولذا فمن غير المؤكد أن يؤدى الانخفاض " الخارجي المنشأ " (exogène) لمعدلات الوفيات بين الاطفال الى تدني مستوى الخصوبة : فاذا كان انخفاض معدل الوفيات ناتجا عن عمل طبي محدد ، بصرف النظر عن التنمية الاقتصادية - الاجتماعية الشاملة ، فان المواقف التي تفسر ظاهرة المواليد التعويضية لن تتغير ، وتظل الخصوبة مرتفعة . واذا ما استرجعنا هذه الجوانب المختلفة لعملية الضبط الاقتصادى ، نرى ان انخفاض مستوى الخصوبة يفترض تغييرات أساسية في التنظيم الاقتصادى والاجتماعي .

وعلى وجه الخصوص ، فان انهيار نظام كثرة النسل يستتبع زوال استراتيجية الزيجات - التحالفات . والواقع ان مثل هذا الانقلاب ليس نظريا : فالنزوح الريفي، الذى نتج هو أيضا عن تنازع نموذجي الضبط التقليدى والرأسمالي ، قد أسهم ، في العديد من البلدان الافريقية ، في تصدع البنى العائلية ، والبنى الاجتماعية والتقليدية .

وفي نفس الوقت ، فان مجرد الانتقال من اقتصاد زراعي قائم على كثافة شديدة من اليد العاملة ، الى اقتصاد " رأسمالي " بعض الشيء ، يمكن ان يدفع المستثمر الزراعي الى تغيير سلوكه الانجابي . فاذا لم تتبدل الاساليب والتقنيات الزراعية ، يبقى استخدام اليد العاملة العائلية قيدا مطلقا يفرض نفسه .

هذا وان انتشار التربية ، تحت تأثير النموذج المسيطر، ورواج اساليب الاستهلاك، وتزايد النفقات الصحية على الاخص ، من شأنها كلها أن تزيد من كلفة الطفل . ونجد هنا أيضا أحد اسباب انخفاض الخصوبة الاوروبية ، هذا الانخفاض الذى يفرض اذن ارتفاعا فعليا في مستوى المعيشة . ومن هذه الناحية ، فان تعميم التقديمات الاجتماعية ، وبخاصة التعويضات العائلية ، يحدث أثرا معاكسا للأثر

المسلم به عامة . فتقاضي تعويضات عائلية ، بدلا من ان يؤدي الى تصرف غير مسؤول (أي انجاب الحد الأعلى من الاطفال للحصول على الحد الاعلى من التعويضات) يخلق على العكس من ذلك ، وعيا أكبر بكلفة الطفل .

ثم أن الضمان الاجتماعي للشيخوخة ، عبر صناديق التقاعد ،أو عبر تولي العاملين من السكان امر المسنين غير العاملين ، من شأنه ان يضعف المبرر الاقتصادي للموالد التعويضية .

- التنازع على الصعيد الاجتماعي - الثقافي

ان المبررات الاقتصادية للخصوبة المرتفعة لها ، على الصعيد الاجتماعي- الثقافي ، امتدادات تدعمها وتضفي عليها أحيانا طابعا مقدسا .

ان تنظيم الحياة الاجتماعية ما فتيء يتشعب ويتنوع منذ القدم .فالسلطة الاقتصادية ليست هي السلطة الوحيدة : فالسلطة السياسية والسلطة الاجتماعية سرعان ما " تمأسستا (institutionnalisés) وتمكنتا في النهاية من تخطي وظيفتهما الأولية في ممارسة الرقابة وتقديم التبريرات للسلطة الاقتصادية . ثم أصبح عدد البشر ، شيئا فشيئا ، ميزة أساسية في المجتمعات غيرالتكنوقراطية ، تزداد قيمتها بمقدار ما كانت ظروف الوفيات تجعلها ميزة نادرة . واليوم ايضا ، تقاس سلطة الزعيم أو كبير القوم في قرية أو قبيلة أو مجموعة اثنية بعدد الافراد الذين يستطيع ان يحشدهم في الصراعات الحزبية .

وبصرف النظر عن هذه الحالات التنازعية ، فان السلطة الاجتماعية تكمن ، على صعيد الفرد ، في قدرته على التحكم بمستقبله ، عن طريق استخدام ما اتيح له من موارد بشرية لتحسين وضع الاسرة الاقتصادي قدر المستطاع . فالاسرة العديدة والمتشعبة تسمح لرب العائلة بان ينوع النشاطات الاقتصادية ، وبان يستفيد من ادخار ابنائه ليعيد استثمارها ، وبان يعتمد على الموارد التي يقدمها للاسرة من هاجر من ابنائه الى الخارج . فهنالك امكانية لاستراتيجية اجتماعية - اقتصادية في الأمد المتوسط والطويل تعتمد أساسا على خصوبة الانجاب .

ولهذه المبررات أخيرا امتدادات على صعيد القيم. ذلك ان القيم تعكس المنطق الاقتصادى والاجتماعي ، وتدعمه وتضفي عليه في نفس الوقت طابعا مقدسا. فعقم المرأة ، حسب المنطق الاقتصادى والاجتماعي ، أمر مشجوب اذا كان ارادياً ، وملعون اذا كان غير ارادى . وهكذا يتعين على كل امرأة ان تحافظ على الحظوظ القصوى التي تضمن خصوبة مرتفعة للجماعة التي تنتمي اليها. والقاعدة الاولى تكون اذن في تزويج الفتاة منذ ادراكها سن الرشد أو البلوغ . والقاعدة الثانية هي في نبذ العزوبة النهائية . ولكن اذا كان الزواج نظام تحالف ، واذا كانت وظيفة الانجاب واجبا مفروضا على المرأة ، فان تطليق العقيمة يغدو ، منطقيا ، القاعدة الثالثة . ويمكننا الاكثار من تعداد الامثلة والقواعد والتقاليد التي تنزع الى تشجيع الخصوبة المرتفعة (الدين والطقوس الجنائزية ، والاحتفالات المسارية (Cérémonies initiatiques)، الخ ...).

غير أن منطق الخصوبة المرتفعة ذاته يؤدى الى نشوء عدد من العادات والقواعد التي من شأنها ان تبقى الخصوبة تحت مستوى الطاقة البيولوجية. فالمحرم الجنسي الذى يحظر كل علاقة جنسية خلال الفترة التي تلي الولادة وتمتد في الغالب حتى نهاية الرضاعة ، أو الايقاف النهائي لحبل المرأة ، منذ ان تلد ابنتها طفلا ، من شأنهما ان يحدا من مخاطر الحبل ، عن طريق تقصير حياة الانجاب. والمفارقة ليست سوى ظاهرية . فمنطق الخصوبة " المرتفعة " لا يفرض سلوكا من النوع البيولوجي على صعيد التناسل ، والا غدت الخصوبة غاية بذاتها، بصرف النظر عن أى قيد اقتصادى واجتماعي ، وهذا يناقض المنطق الاقتصادى بالذات . ولذا يتعين علينا أن نبحث ما الذى يفرض ، أساسا ، مراقبة الخصوبة اجتماعيا وثقافيا . والجواب بسيط ، وهو يكمن في الظروف الواقعية والموضوعية لهذا المنطق الاقتصادى . فالبلدان ذات الخصوبة المرتفعة كانت على وجه العموم بلدانا زراعية لا تعاني من فقدان التوازن بين الموارد والسكان. ونظرا لعدم قدرة هذه المجتمعات على استيراد مواردها المعيشية ،كان لا بد من مراقبة مستوى الخصوبة فيها كي لا يتخطى هذا المستوى سقف الموارد المتاحة ويعرضها للمجاعة . فلا عجب والحالة هذه ان تكون الخصوبة فيها مرتفعة ، ولكن ضمن حدود معينة ، علما بأن هذه الظروف الواقعية قد تحولت عبر الاجيال الى ممارسات ثقافية خاصة بالانجاب .

هذا ، وان التنازع بين المجتمعات الحديثة والمجتمعات التقليدية ما لبث ان خطأ فيما بعد المنطق الاجتماعي - الثقافي للخصوبة المرتفعة ، وذلك بتوزيع سلطة التقرير التي كانت محصورة برب العائلة على سائر اعضاء الاسرة وبخاصة النساء ، وبتغليب الفرد على الجماعة . وعوامل هذا التغير معروفة . فالاستعمار قد حمل معه قيم المجتمعات الغربية وأنماطها الاجتماعية . وقد لعبت التربية دورا اساسيا في هذا المجال ، وكذلك المفاهيم المتعلقة بأوضاع المرأة وبأدوارها " الحديثة " . ومن السهل ادراك اثر كل ذلك في مجتمع يشهد حالة تحول بين نموذجي ضبط متصارعين.

. ثم ان انتظام المجتمعات بشكل دول كان يفرض ، حسب معيار " ويبر " (Weber) ، " الاحتكار الشرعي للعنف " كما ان احلال مفهوم النظام الوطني العام محل السلطة الاجتماعية - الاقتصادية المحلية قد أبطل منطق القاعدة السكانية العريضة الذى كانت تعتمده الجماعات البشرية لاسباب اقتصادية واجتماعية . على ان هذا التنازع لا يجد حلا له لصالح عملية الضبط الحديثة الا اذا اثبتت البنى السياسية أهليتها للحياة .

. وازاء انتشار القيم الفردانية ، وبخاصة مبدأ المساواة بين الاعضاء الراشدين داخل المجتمع الوطني الواحد ، تزعزعت سلطة تقرير رب العائلة في نموذج الضبط الحديث . وكان من نتيجة ذلك ان الاستراتيجية العائلية وخطط المستقبل الجماعية قد أفسحت في المجال أمام التخطيط الفردى لحياة كل من ابناء العائلة .

. وعندما يؤكد النموذج الحديث مبدأ المساواة بين الجنسين ، فهو يتصدى بذلك للقواعد الاجتماعية - الثقافية لسلوك الخصوبة في الانجاب . فاذا كان للمرأة حق الاختيار في هذا المجال ، بدلا من ان تكون مجرد وسيلة لبلوغ اهداف الجماعة ، فالنزاع الناشيء عن هذا الحق انما هو نزاع مباشر . ونلاحظ هنا ايضا تقارير في ظاهرتي النزاع (النزوح الريفي ، وانخفاض مستوى الخصوبة) : ففي المدن الكبرى أو في ضواحيها تفلت المرأة من الرقابة العائلية ، والاجتماعية والثقافية ، كما تدل على ذلك الاختلافات في مستوى الممارسات المانعة للحبل في جميع المجتمعات ذات الخصوبة المرتفعة . كما تجدر الاشارة الى اللامعقولية السوسيولوجية التي تقوم على التأكيد أن مجرد تسويق الوسائل الحديثة المانعة للحبل ووضعها في متناول الطبقات الشعبية يكفي وحده للحد من الانجاب .

. هذا ، وقد يخشى ان يؤدى التحديث (أو العصرنة) الى تشجيع ارتفاع الخصوبة ، باضعاف العادات التي تبقيها دون الحد الاقصى البيولوجي . فكثيرا ما نلاحظ انخفاضا في فترة الارضاع ، وزوال المحرمات الجنسية ما بعد الولادة ، الامر الذى قد يترتب عليه مزيد من مخاطر الحبل ، في حال عدم انتشار الوسائل المانعة له . والواقع ان استعمال وسائل منع الحمل الحديثة ليس مستقلا عن تراجع العادات التقليدية : فكلاهما ناتج ، بمقدار واسع ، عن ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة ، الذى هو أحد معايير العصرنة الاجتماعية - الثقافية .

٢. الهجرات الداخلية والدولية

تقدم الهجرات السكانية الداخلية والخارجية مثلا آخر على التنازع القائم بين نموذجي الضبط التقليدى والحديث .

أ) على المعيد الاقتصادى

في المجتمعات الريفية " التقليدية " حيث يتميز الاقتصاد بحالة الركود ويعتمد الى حد واسع على الاكتفاء الذاتي بعيدا عن الحركة الاقتصادية ، نرى أن حجم العمالة يبقى ثابتا تقريبا ، فيما خلا بعض الاختلالات الخارجية . فاذا كانت ظاهرة استنفاد الاراضي (épuisement des Sols) تستتبع ،في الامد الطويل ، انخفاضا في الموارد المتاحة ، وبالتالي في عدد السكان وفي حجم العمالة ، فان الهجرة النهائية ليست ، في الامد القصير والمتوسط ، نتيجة محتومة لعملية تحقيق التوازن بين الموارد وحجم السكان . فالتحديث لا بد وان يفقد النظام توازنه .

أما اسباب الهجرة الداخلية (النزوح من الريف) والدولية فتعود الى عوامل رئيسية ثلاثة :

العامل الاول هو ديمغرافي الطابع . فالانخفاض المفاجيء للوفيات ،في مرحلة التحول الاولى ، قد أخل بالتوازن القائم بين حجم السكان وموارد العيش المتاحة وخلق " فيضا " سكانيا في المناطق الريفية ، أدى الى نزوح جماعي من الريف باتجاه التجمعات الحضرية ، هذا النزوح الذى شكل أحيانا مرحلة أولى نحو الهجرة الخارجية . فبين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٧٠ ، انتقل عدد سكان المدن في المناطق القليلة التطور من ٢٥٦ الى ٦٢٣ مليونا . ويوجد في أوروبا حاليا ١١ مليون

عامل نازح . على ان العامل الديمغرافي ، الذى كثيرا ما يغالى في أهميته الحقيقية ، ليس سوى الشرط الضرورى للهجرة . ويجب الا نهمل أثر العاملين الاقتصاديين الاخرين.

فالعامل الثاني للهجمة الريفية كان حلول الزراعة الرأسمالية محل زراعة الكفاف التقليدية ، مما أدى الى تحرير جزء هام من اليد العاملة الزراعية ، نتيجة لمكننة المزارع الكبرى على وجه الخصوص .

أما العامل الثالث فكان انشاء صناعات في ضواحي المدن ، وفي بعض المناطق الاخرى . وفي الحالة الاولى ، تمثل العامل الحاسم في البنية التحتية التجارية والمالية ، أو في سهولة الاتصالات . كما تمثل ، في الحالة الثانية ، في معالجة الموارد الطبيعية (المعادن) محليا ، أو في وجود مصادر للطاقة (فحم حجرى ، طاقة مائية - كهربائية) فرضت الاطار الصناعي . وفي كلا الحالين، يوجد ترابط أكيد بين مواقع عمل اليد العاملة والتوزيع الجغرافي للسكان ، اذ يحصل في مثل هذه الحال نزوح للعاملين ، اما بمفردهم ، واما مع أفراد عائلاتهم . ومن هذا المنظور ، لا تختلف الهجرات الدولية بشكل أساسي عن الهجرات الداخلية .

ب) على الصعيد الاجتماعي والثقافي

ان الهجرات المرتبطة بتنازع نموذجي الضبط السابق ذكرهما(١) تحدث سلسلة من العواقب الاجتماعية والثقافية التي لا يكون لها دائما أثر ايجابي.

من الناحية الاجتماعية - ان النمو السريع جدا للمدن لا يسمح لها بأن تستوعب فعلا النازحين الجدد ، مما يؤدى الى تفاقم ظاهرة التجمعات السكانية التي تضرب طوقا حول المدن والتي تحافظ الى حد كبير على نمط العيش الريفي. كذلك نلاحظ في هذه التجمعات تكاثر المشكلات الاجتماعية وتفاقمها (السكن في أكواخ حقيرة ، انتشار الاجرام والدعارة ، الخ).

---

(١) اننا نستثنى اذن حالة الهجرات السياسية ، كما حصل في جنوب آسيا ،عامي ١٩٤٩ و ١٩٧١.

من الناحية الثقافية — نشهد ظاهرة اقتلاع (déracinement) النازحين من بيئتهم ووسطهم الطبيعي . والمشكلات الاجتماعية المشار اليها اعلاه ليست سوى المظاهر الأكثر خطورة لهذا الاقتلاع ، فضلا عن تفسخ البنية العائلية وتشتت افرادها .

ونتيجة لذلك تكثر في المدن حالات الجنوح والاجرام عند الاحداث ، كما ان دور المرأة ووضعها قد تبدلا : فعمل المرأة لم يعد يشكل فقط عنصرا من عناصر الاقتصاد العائلي ، بل انه اكتسب استقلالا ذاتيا ، ومنطقا خاصا هو منطق العمالة النسوية ، في قطاع الخدمات بصورة خاصة . وقد ترتب على هذا التطور انفتاح أكبر للمرأة خارج اطار الاسرة ، وهو انفتاح قد يكون الشرط الاقتصادى المسبق لبعض استقلالها الثقافي حيال الرجال ، وحيال وسطها العائلي الأصلي ، بوجه أعم . ويمكن القول ان النازحين في جملتهم ، وبصرف النظر عن سنهم وجنسهم ، يواجهون نظاما من القيم " العصرية " الموسومة بطابع الحياة الحضرية ، قد يدخل في نزاع مع نماذج مجتمعهم الأصلي . ويزداد هذا التنازع حدّة عندما تكون العلاقات القائمة بين النظامين مبنية على السيطرة الموروثة عن الماضي الاستعمارى . وتلك هي الحالة الغالبة في الهجرات الحاصلة باتجاه اوروبا . فالحالة المرضية التي تخلقها الهجرة ، على صعيد الصحة الجسدية والعقلية ، غالبا ما تكون التعبير الظاهر لهذا التنازع . وحتى عندما يكون التناقض بين النظامين والمجتمعين أقل اتساما بالحالة المرضية ، فان النازحين يخضعون مع ذلك ، عن وعي أو لا وعي ، طوعيا أو قسريا ، لتغيير عميق في مواقفهم وسلوكهم الاجتماعي ، وهذا الموضوع لم يحظ بعد بما يستحقه من العناية والدرس.

× × ×

وتقودنا هذه الخواطر حول التحول الديمغرافي والهجرات الى طرح مسألة المعالجات التعليمية الملائمة الكفيلة بتحديد مكان تحليل الموضوعات السكانية ومغزاه في الدينامية الاجتماعية .

ثالثا : الانتروبولوجية الديمغرافية - الديموغرافية الشعبية (folk demography) وتحليل النظم الاجتماعية - الثقافية المتحولة

هدف هذه الدراسة هي أن نتبين كيف يتم تصور بعض الموضوعات المتصلة بالقضايا السكانية وكيف تنتقل في الافكار الاكثر رواجا بين بعض الفئات الاجتماعية أو المجتمعات التي تلعب ، لسبب أو لآخر ، دورا كبير الشأن في الواقع الوطني. اننا اذن حيال عمل وصفي يرجى منه ان يشكل نقطة انطلاق لاعداد مناهج تعليمية لاحقة . فلسنا هنا بصدد نظام مركب من الفرضيات الواجب تدقيقها ولا أمام نظريات متطورة كنظرية " التحول الديمغرافي ".

على ان اختيار هذا المدخل الوصفي لا يعني البتة اننا نريد حصر دراسات الحالات المتوقعة داخل اختبارية (empirisme) معينة ، أو اننا نقترح معالجة الموضوع كما لو كان مستقلا بذاته ، وكأن سلوك البشر وتصوراتهم ودوافعهم حيال القضايا السكانية والعائلية تشكل كلا قائما بذاته ، ومستقلا عن السياق الاجتماعي الذى يندرجون ضمنه . وهذه الطريقة في معالجة المسائل الديمغرافية ليست غريبة عن بعض الأدب المعاصر . فكثيرا ما حاول البعض أن يحلل ويفسر، انطلاقا من معتقداته وقيمه ومواقفه الخاصة الخرافية الى حد ما ، ديمغرافية " غير الغربيين " ، وأن يحلل ويفسر ديمغرافية البلدان التي تجتاز مرحلة التحول انطلاقا من " بقايا " هذه العناصر " غير العقلانية " ، وكأن " العقلانية " و " المنطق " ملك للغرب وحده . فهذه النظرة للمحللين الغربيين انما تعكس نزعتهم العرقية (ethnocentrisme) ورؤيتهم الاحادية الاتجاه (unilinéaire) لتحول المجتمع .

ففي الوقت الذى تطالب فيه الديمغرافية لنفسها بوضع العلم الاجتماعي، لا بد من التذكير ، خلافا لما سبق ، أن الظواهر الديمغرافية انما تتحدد اجتماعيا، وان لا مغزى لها خارج اطار التفاعل بين مختلف مكونات البنية الاجتماعية . فأشكال السلوك الديمغرافي ينبغي ارجاعها الى مجموعات أوسع من الممارسات الاجتماعية ، كما أن الافكار المرتبطة بها تدخل في اطار عقائدى أشمل يحدد فيه المجتمع نفسه . فالدراسة الحقيقية لديمغرافية أحد المجتمعات ، شأنها في ذلك شأن الاقتصاد ، هي التي تقود الى دراسة المجتمع انطلاقا من ديمغرافيته ، في المعنى الواسع لهذه الكلمة.

ويدفعنا ذلك الى تبني الفرضية القائلة بأن من الصعب تحليل الاوضاع الاجتماعية ـ الثقافية التي يندرج ضمنها " التحول الديمغرافي " ، دون اللجوء الى نظرة كلية تفسر هذه الاوضاع بالنسبة الى نظام شامل . فتطور الممارسات الاجتماعية المرتبطة بالزواج ، كالمهر مثلا ، لا يمكن فهمها من دون تحليل دينامية العلاقات الاجتماعية والمعطيات الاقتصادية . ولكن يطرح حينئذ السؤال الاساسي التالي : كيف نتعرف الى هذا " المنطق الشامل " الذى يحرك السلوك والظواهر الاجتماعية والثقافية الملاحظة ؟ أى منطق ؟ منطق من ولمن؟

ويطرح هذا السؤال في كل مرة يحاول فيها المحلل أو المراقب وصف وضع ما بالقياس الى معيار مرجعي (code) يختلف عن المعيار الذى يحكم من الداخل سلوك الافراد موضوع الدراسة . فهل نعتمد كأداة للفهم والتقدير المعيار التي ينعت بـ " العلمي " ، في معارضته مع المعيار " غير العلمي " ـ أى المعيار التي نعزو لها قدرة توضيح عالمية شاملة ، خلافا للمعايير" الخصوصية" أو " المتفردة " ؟ فلكل معيار أو نظام منطقة ، وكل منطق ينمو عبر مسلسل من التطور التاريخي . فاخضاع كل معيار وكل منطق لنظام المراتب (hiérarchiser) هو بمثابة انكار للاستقلال الذاتي الذى يتم فيه التطور التاريخي للجموعات الاجتماعية ـ الثقافية المختلفة .

ويبدو من الأفضل ، على صعيد مبحث العلوم ، أن نقر بادىء بدء ،بوجود الاختلاف ، وان نبحث ، انطلاقا من ذلك ، عن أساليب الاتصال الممكنة لاثراء معلومات الاشخاص المعنيين ولزيادة طاقة أدواتهم التفسيرية .

فالباحث " الغربي " ، الذى يريد ، مثلا ، درس فلاح افريقي ، يبدأ ـ حسب نمط التصرف الاول الذى ألمحنا اليه ـ بتدوين تصرفات هذا الفلاح ، ثم يحاول بعد ذلك وصفها وشرحها في ضوء أدواته المرجعية الغربية ، وهكذا يظل أسير منطقه الاجتماعي ـ الثقافي الخاص ، موهما نفسه انه استطاع بواسطة هذا المنطق اعطاء " توضيح موضوعي شامل " للظواهر التي لاحظها .

أما اذا أضفى على نهجه الطابع النسبي ورسم حدودا لهذا النهج ، بأن يعترف بـ " منطق الاخر " ، وبأن يقبل باعطاء الشخص موضوع الدراسة وضعا مرجعيا مستقلا ، فانه يكون قد أخضع نهجه لمقتضيات الوضع الواقعي والتاريخي الذى يعيش فيه هذا الشخص . ويطرح هذا النوع من المشكلات ، لا في ميدان السكان والديمغرافية وحسب ، بل في سائر الميادين العلمية ، وعلى امتداد الحقل الاجتماعي ـ الثقافي كله ، بحيث يمكننا القول ان لكل مجموعة اجتماعية ـ ثقافية منطقها الخاص الذى

يساعد على تحديد خصائصها وتفسير سلوكها وضمان تماسكها (والسماح بتطورها عبر تصرفات محكومة بنموذج ضبط خاص بها) . كما ان المظاهر الاجتماعية - الثقافية للمشكلات السكانية (الهجرات ، الخصوبة ، الوفيات وما يقابلها في ميدان المعارف من قواعد ، وقيم ومعتقدات حالية) تخضع للمنطق الاجتماعي الثقافي لهذه المجموعة [1]. يمكننا ان نعتبر اذن ان وصف الظواهر السكانية " من الداخل " ، وفي ضوء هذا المنطق الخاص ، أمر ضرورى لمقتضيات التحليل.

والعلم الذى يملك المنهجية الملائمة لمثل هذه المعالجة هو الانتربولوجية ، وذلك بمقدار ما تعتبر بالفعل علم الفوارق الاجتماعية - الثقافية الذى يأخذ في الاعتبار ما يقابل هذه الفوارق من اختلاف في ضروب المنطق . ويمكن الكلام حينئذ على " انتربولوجية ديمغرافية " أو على " ديمغرافية انتربولوجية "(حسبما ننظر الى المشكلة من زاوية الطريقة أو من زاوية الموضوع) . ويجرى الكلام ، في نفس المعنى ، على الانتروبولوجية الاقتصادية أو الانتروبولوجية السياسية ، علما بأن هذين العلمين الاخيرين قد شهدا تطورات أوسع من الانتروبولوجية الديمغرافية الناشئة .

ويبدو هذا المفهوم أكثر دقة وأكثر اتساما بالطابع العملي ، من مفهوم الديموغرافية الشعبية (folk demography) الذى يبدو وكأنه محاولة لمعالجة ميدان ثانوى بالنسبة الى ميدان علمي رئيسي [2].

بناء على ما تقدم ، يمكن عرض العناصر التالية بمزيد من الوضوح:

الديمغرافية هي للانتروبولوجية الديمغرافية ما هو الاقتصاد للانتروبولوجية الاقتصادية . فالديمغرافية تبحث في الظواهر السكانية دون التركيز على وجوه الاختلاف في المنطق الثقافي الذى يسمح بتفسيرها. أما الانتروبولوجية الديمغرافية فانها تبحث في المعارف ، والقيم ، والمواقف ،والسلوك في ميدان السكان ، وذلك من زاوية وجوه الاختلاف في المنطق السياسي الذى يسمح بتفسيرها. وبهذا المعنى، فاننا ازاء علمين متميزين ، متكاملين ومترابطين في آن معا . ومن الاهمية بمكان أن نجمع بينهما في كل دراسة خاصة بالتربية السكانية .

---

(١) على أن نأخذ في الاعتبار التناقضات المرافقة لهذا المنطق بفعل ظاهرة التحول - انظر التحليل الشامل لظاهرة التحول.

(٢) ان مفهوم " الانتروبولوجية الديمغرافية " يمكن حينئذ ان يحل محل مفهوم الـ (folk demography) بتغطية الميدان الذى يتصل بهذا المفهوم الاخير.

وتؤول بنا التحاليل السابقة الى التطرق للسبل العملية التي تواجه بها السلطات السياسية ظاهرة التحول .

واذا كانت ظاهرة التحول العامة متشابهة على وجه التقريب في جميع المناطق الجغرافية الاهلة ، فان أساليبها ، ووتيرتها ، ومراحلها تختلف من بلد الى آخر ، ومن منطقة الى منطقة ، وتظهر السياسات الملاحظة اختلافا في طريقة معالجتها لهذه الظاهرة ، اذ ان بعضها ينزع الى معارضة التغيير ، بينما يحاول بعضها الاخر التحكم به ، اما من أجل توجيه تطوره باتجاه خط واحد (باسم تقدم رأسمالي أو تقدم اشتراكي ذى نموذج عالمي موحد) ، واما لاستثماره في نماذج جديدة من المجتمعات المتمايزة التي تقبل مبدأ التعددية والذاتية الثقافية أساسا لها.

وتختلف هذه السياسات في طريقة تعهدها للنشاطات الخاصة بالمشكلات السكانية تبعا لمنطق كل منها . فاذا انطلقنا ، من جديد ، من الفئات الاجتماعية بالذات ، فلا بد من ايلاء انتباه خاص لعمليات " التكييف المجتمعي" للبشر التي يتم عبرها التناسل البيولوجي والتوالد الاجتماعي - الثقافي في المجتمع المتحول .

رابعا : عملية " التكييف المجتمعي " (socialisation) في المجال السكاني

١. تعريف العملية وموضوعها

سبق القول ان لكل مجتمع فكرته الخاصة وأسلوبه المتميز في معالجة المشكلات التي تخص بقاءه . ونقصد بـ " التكييف المجتمعي " مجمل العمليات التي تتوسلها جماعة ما لكي تنقل الى أبنائها القواعد والمعايير التي من شأنها ان تضمن سير النظام وتطوره ، مع الحفاظ على العلاقات الاجتماعية التي يقوم عليها. وتهدف عملية النقل هذه الى حمل كل فرد على تبني هذه القواعد والمعايير ، بحيث تنعكس بشكل فعال في سلوكه الاجتماعي . فالخضوع لعملية التكييف المجتمعي يمثل ، على صعيد الفرد ، شرطا ضروريا يؤهله لان يصبح عضوا في جماعة ، ويدخل بالتالي ضمن عملية الضبط التي تحكم هذه الجماعة . فنحن هنا ازاء عملية غير متكافئة في تفاعلها ، اذ انها تتميز بالسلطة الكبيرة التي تمارسها الجماعة على الفرد ، وبالصعوبة النسبية التي يواجهها هذا الأخير في اختيار بدائل أخرى .

٢. بنيـــة العمليـــــة

تعهد عادة الى المؤسسات والعاملين الاجتماعيين الذين يتولون عملية التكييف المجتمعي مهمة الحفاظ على استمرارية العلاقات الاجتماعية وتأهيـــل الاشخاص المستهدفين من هذه العملية لكي يندرجوا ضمن هذه العلاقات من منظـــور " التناسل المراقب " [1] (انظر على الأخص دراسات " بورديو " و " باســرون " حول التناسل في الملحق الببليوغرافي). على أن المقاومة الداخلية للاشـــخاص المستهدفين والتفاعل بين مختلف الاطراف المسؤولين عن عملية التكييف المجتمعي والذين لا يعملون دوما بنفس الاتجاه ، يحملان معهما " قوى ضبط مضادة " أو مختلفة. وعلى الرغم من عدم التكافؤ الملازم لعلاقات التكييف المجتمعي ، فان هذه العملية تتم في اطار تفاعل مزدوج : فالشخص المستهدف لا يتلقى بصورة سلبية عمـــــل الجماعة ، بل يسهم فيه بأشكال شتى ، كما يستطيع مقاومة هذا العمل بشكل محدود. ومن ناحية ثانية ، فان هذا النشاط قد يحمل القائمين على هذه العملية علـــى تغيير انفسهم . ويمكننا ان نقيس مستوى الفعالية التي تصيبها عملية التكييـــف المجتمعي بدرجة ونوع الاتصال الذى يقوم بين الشخص المستهدف والجماعة.

هذا ،ويجب الا ننظر الى التكييف المجتمعي على أنه عملية قســـــرية بحتة يمارسها جيل مسيطر على جيل خاضع . بل ينبغي النظر اليه كذلك من زاويته الايجابية ، بمقدار ما يدفع الاشخاص المستهدفين الى تنمية طاقاتهم ،ومهاراتهم، ومعارفهم ، وقدراتهم الخلاقة ، واستقلالهم الذاتي ، في الوقت الذى يندرجـــون فيه ضمن الحياة الجماعية ، والانتاج الجماعي ،والاستهلاك الجماعي ، وعمليـــات التبادل .

فالتكييف المجتمعي لا يتوقف اذن في الفترة التي يعترف فيها للشخص المستهدف بصفة المشارك في المجتمع ، بل انه يستمر وينمو ويتغير في ضوء تطور عملية التفاعل . على ان بامكاننا ان نميز هنا مرحلتين رئيسيتين : التكييف المجتمعي الأولي ، الذى يقابل عامة مرحلة الطفولة ويهدف الى ادخال الطفـــل في العالم الاجتماعي ،والتأهيل المجتمعي الثانوي ، الذى يتوخى دمج الفـــرد في جماعات ذات خصائص مميزة ،وطابع مؤسسي .

---

(١) " التناسل المراقب " (reproduction controlée)

٣. المعارف ، والادوار والمواقف

تهدف كل من هاتين المرحلتين للتكييف المجتمعي الى ادخال الفرد ضمن دائرة العلاقات القائمة على صعيد النظام الاجتماعي المصغر أولا ، أى الخلية العائلية ، ثم على صعيد النظام الاجتماعي المكبر . على أن هذا النظام الاخير سرعان مايبرز،ويطغى ، وهو على أى حال موجود في حالة ضمنية داخل الاسرة التي تقع على مفصلة النظامين . أما المواقف التي يتعلمها الفرد ، فانها ترجع الى نظام من القيم والمدلولات والى أنماط من الضبط تتخطى التجربة الفورية . وان تعلم الادوار يمكن ان يتحدد بالوظائف التي سوف يمارسها الفرد في المستقبل ، والتي تضعها الجماعة ويصعب ادراكها على الصعيد الفردى . وتختلف أساليب هذا التعلم تبعا للطبقات الاجتماعية ، والبنى الوطنية أو الاثنية كما انها تتطور تاريخيا.وأداة الانتقال الاولى لعملية استبطان processus d'intériorisation) التجربة الموضوعية هذه هي لغة التخاطب . فبواسطة تعلمه ، ينقل الفرد " المدلولات " المحددة اجتماعيا ويحتفظ بها ، كما يفكر في تجربته الخاصة .

وبالاستناد الى التجارب الادراكية (expériences cognitives) فان الفترتين اللتين تتكررا في عملية التكييف المجتمعي هما اكتساب المواقف وتبني الادوار . والفترة الاولى التي تقود الى تقبل موقف " الاخر " تفترض الاعتراف بهذا الموقف وفهم مغزاه ثم تبنيه . اما الفترة الثانية ، التي تتميز بتبني الادوار ، فانها تتطلب من الشخص المعني ان يعترف بالدور الذى ينتظر ان يقوم به في السياق الاجتماعي . وبعبارة اخرى ، فان الشخص المستهدف من عملية التكييف المجتمعي ، يتعلم ويستبطن نموذجا مزدوجا : أى الدور العائد له في نظام العلاقات الاجتماعية من جهة ، ثم السلوك المرتبط بهذا الدور ، من جهة ثانية . وينبغي كذلك التشديد على جانب ثالث ، وهو اكتساب المعارف الذى يتم عامة في علاقة وثيقة مع اكتساب المواقف وتبني الادوار .

٤. أهمية الدور الجنسي

يمثل الجنس عنصرا رئيسا في عملية تحديد الادوار في مرحلة التكييف المجتمعي الاولي ، التي تحكم بمقدار واسع المرحلة الثانوية ، فاكتساب الدور الجنسي انما هو نتيجة تفاعل مركب بين الصفات الموروثة والبني المكتسبة اجتماعيا ، عند ملتقى المحددات الاجتماعية الثقافية والمحددات البيولوجية . ولئن كانت

هناك تباينات في تفسير تطور هذه العملية التي تختلف حكما باختلاف الثقافات، فمن الواضح ان الذاتية الجنسية الطبيعية ، المقبولة أو المفروضة ، تلعب دورا رئيسيا في تكوين سائر عناصر التكييف المجتمعي .

وان لهذه الذاتية الجنسية تأثيرا على توقيت ما يسميه " بنيدكت"(١) بالانقطاع أو الانفصام بين أدوار الطفل والراشد ، وعلى تحديد خصائص هذا الانفصام . فالمناقشة النظرية لهذه المسألة تتركز على تحديد ما يمكن ان نسميه بـ " المناطق الحرجة للمعرفة " التي يعمد الكبار عمدا الى استبعاد الصغار عنها .

ومن الممكن ان نقيم توازيا بين هذا التكييف المجتمعي التمييزى على مستوى الطفل / الراشد ، وبين عملية الغربلة أو الاصطفاء التي تتم تبعا للطبقة الاجتماعية . فكلاهما يرتبط بالجدلية التي تتمحور حول صيانة البنية الاجتماعية ومراقبتها.

٥. المسؤولون عن عملية التكييف المجتمعي : الاسرة ، المدرسة ، وسائل الاعلام

ولئن كان التكييف المجتمعي يتم عبر تفاعل مستمر مع الاخرين ، فان جميع الذين يحيطون بالطفل ليسوا على نفس المرتبة من الاهمية . فهذه الاهمية تقاس بدرجة تواتر التفاعل ، وبالصلة العاطفية ، وبالدور الذى يلعبه كل من يدور في فلك الطفل بالنسبة الى وضعه الفردى . ويتألف هؤلاء ، في معظم الاحوال ، من الوالدين اولا ، الذين يشكلون ، في فترة الطفولة الاولى ، عالم الطفل الاجتماعي . ومع تقدم عملية التكييف المجتمعي ، يدرك الطفل شيئا فشيئا ان التجارب الفردية التي يقدمها له عالم الاسرة المصغر انما تندرج في سياق أوسع ، سرعان ما يكتشف فيه الاختلاف ، والتباين والتوترات الاجتماعية .

واذا كانت الاسرة تضطلع بالدور الرئيسي في التكييف المجتمعي الاولي، فان المدرسة هي التي تمثل عادة العامل المهيمن في التكييف المجتمعي الثانوى، ونقصد المدرسة في معناها الواسع : أى النظام المؤسسي الذى أقامه المجتمع لتقديم التعليم الضرورى من أجل تكامل اجتماعي تام. وبهذه الصفة ، فان نظم " التلقين" (systèmes d'initiation) تدخل في هذه الفئة.

---

(١) Ruth Benedict-" Patterns of Culture" . Boston, Haughton. Mifflin , I934- 290p.

ولا بد ان نذكر هنا اطرافا اخرى ، مكملة او معارضة للاسرة ، تلعب دورها في التكييف المجتمعي الاولي ، من مثل : رفاق العمر ،وسائر عناصر النظام المصغر اللامدرسي الذى يتخطى اطار الاسرة.

كذلك فان وسائل الاعلام الجماهيرية تستطيع ، من جهتها ، أن تلعب دورا كبير الشأن في هذا المجال ، وذلك على مستويين . فالتفاعل بين المدرسة ، والجماعات اللانظامية (groupes informels) ووسائل الاعلام يتحدد ،في هذه العملية ، بخصائص المجتمع الذى تعمل داخله هذه الجماعات.

فاذا كان هنالك ترابط شديد بين المجموعات العائلية والبنى المؤسسية ، استطاع كلاهما أن يضطلع - اما بالتفويض واما بدافع مصلحة مشتركة - بمهمات تقع ، تقليديا ،على عاتق الاسرة وحدها.

أما اذا كنا ازاء مجتمعات تجتاز مرحلة التحول ، فان التفاعل قد يرتدى طابعا تنازعيا. وفي مثل هذه الظروف ، فان التعارض بين الاسرة من جهة ، والاطراف المؤسسية واللامؤسسية التي تضطلع بعملية التكييف المجتمعي (وسائل الاعلام ، التربية في الشارع ، الخ ...) من جهة ثانية ، يمكن أن يكون بالغ الحدة . وهنا تحصل التوترات والنزاعات بين نموذجي الضبط اللذين ألمحنا اليهما في مقدمة هذا البحث . فالجدلية الاجتماعية تنتظم حول ثلاث سلاسل من النزاعات والصراعات التي هي في تفاعل دائم : الصراع بين الطبقات الاجتماعية ، والصراع بين الفئات العمرية المختلفة ، والصراع بين الجنسين (انظر على وجه الخصوص تحاليل " جورج بالنديه " (الملحق الببليوغرافي).

٠٦ التكييف المجتمعي في المجال السكاني

ان قسما كبيرا مما يكتسبه الفرد خلال عملية تكييفه المجتمعي له علاقة مباشرة بمشكلات الضبط الديمغرافي للجماعة التي ينتمي اليها ، بحيث يصح الكلام على التكييف المجتمعي في المجال السكاني ، الذى يشمل المعايير ، والقيم والمواقف العائدة الى سن الزواج ، وحجم الاسرة وتركيبها ، والى قرارات سكانية أخرى كتلك التي تتعلق بالهجرات . وان الاسرة والجماعات اللانظامية هي التي تضطلع ، بصورة رئيسية ، بمسؤولية هذا التكييف المجتمعي في المجال السكاني ، اذ انها تقترح على الولد ، بدرجات متفاوتة من الشرح والتفسير ، مجموعة من التجارب والحالات التي تعكس قرارات الجماعة في هذا الميدان . على ان المدرسة وسائر المسؤولين عن التكييف المجتمعي الثانوى يستطيعون اكمال نتائج التكييف

المجتمعي الاولي ، أو معارضته : أما بتقديم معلومات جديرة (دروس في التربية الجنسية والعائلية ، مثلا) ، واما ، على نطاق أوسع ، عبر الاشكال المختلفة لنقل ما يمكن تسميته " بالمنهج الضمني " (curriculum implicite)مواقف وسلوك المعلمين ، معالجة الموضوعات السكانية في اطار المساقات التقليدية ، الخ) .

ان هذه التفاعلات المركبة ، الملاحظة في عملية التكييف المجتمعي عامة ، وما يتعلق منه بالمجال السكاني خاصة ، تميّز الدور المزدوج للمدرسة الذى يقوم على عملية اصطفاء وغربلة لما تم اكتسابه في مرحلة التكييف المجتمعي الأولى .

خامسا : التربية السكانية

التربية أداة رئيسية من أدوات التكييف المجتمعي .

وغاية دراسات الحالات المقترح اجراؤها كامتداد للدراسة المنهجية الحاضرة هي مساعدة المربين المعنيين بالتربية السكانية عامة ، والمسؤولين منهم بصورة خاصة عن تطوير محتوى التعليم وطرائقه على القيام بأعمالهم في هذا المجال. هذا ، وان ادخال الموضوعات السكانية في مناهج التعليم قد أثار مجموعة واسعة من الصعوبات التي تعود ، في معظمها ، الى محدودية النظم التعليمية فيمجملها ، وبخاصة الى المشكلات التي تواجهها هذه النظم في التكيف مع واقعها الاجتماعي وبيئتها الثقافية . ويتجلى انعدام التكيف في هذا المجال بالذات ، لاننا نواجه هنا محاولات تجديدية تطال آليات (ميكانيات) اجتماعية عميقة متصلة بعملية انتاج المجتمعات وتناسلها. ولكننا نشهد ، في نفس الوقت ، وعيا أكبر ومحاولات جادة من أجل " تغيير التربية " . ومن شأن هذا السياق الدينامي أن يساعد على اجراء الدراسات المتوقعة ، التي يتعين عليها ان تولي هذه المسألة عناية خاصة. وهذا ما يقودنا الى التفكير ، بمزيد من التبصر والتعمق ، فيمكان التربية داخل الحركة الاجتماعية وعملية التكييف المجتمعي ، قبل التطرق الى دورها في المجال السكاني.

١. قضية التربية وديناميتها

ان أحد الاهداف المعلنة لكل تربية ، نظامية أو غير نظامية ، هو تمكين الفرد من اكتساب مجموعة من المعارف وتكوين قدرة ناقدة تؤهله لاجراء اختيارات رشيدة في حياته وممارسته الاجتماعية. وعلى التربية ، بالتالي ، ان تنفتح على

جميع مستويات المعاناة الاجتماعية ، مع الحرص على تنمية روح الابداع والحرية والمشاركة الدينامية . ولكننا نعرف كذلك أن التربية أداة قادرة يتوسلها كل مجتمع لضمان بقاء نموذجه - سواء أكان النموذج التاريخي للاغلبية ، أم النموذج الذى تسعى النخبة الى فرضه - ، ومن هنا الطابع المحافظ والمسيطر ابدا للتربية . فالتربية ، شأنها شأن العديد من الانظمة الاخرى ، يمكن أن تصبح مسرحا للتناقضات والصراعات ، عندما تبرز قوى فاعلة تريد تغيير المجتمع .

غير أن مهمة تنشئة الفرد وتنمية حسّه النقدى وتهيئته للمشاركة تكون أيسر وأسهل - رغم ما تنطوى عليه من متناقضات - عندما تتم العملية التعليمية التي تضطلع بها المدرسة داخل مجتمع منتظم حول نموذج ثقافي - مرتبط هو ذاته بنمط معين من الانتاج - يتولى ، ولو بصورة فظة ، عملية التوحيد والتنسيق بين مختلف عناصر ومكونات هذا المجتمع .

وتكون هذه المهمة أعسر وأدق عندما تتم العملية التعليمية في سياق تتفاعل فيه بيئات ثقافية مختلفة - احداها تقليدية والاخرى حديثة - علما بأن المدرسة والتربية تنتميان الى القطاع الحديث . فلكي تتمكن التربية ، في مثل هذه الحالة ، من تحقيق أهدافها المعلنة ، بطريقة فعالة ودون سيطرة ، ينبغي أن تكون قادرة على اقامة حوار بين العالمين الثقافيين ، مفسحة في المجال أمام القطاع التقليدى ان يعبر عن نفسه ، وأن يكتشف ديناميته ويختار سبل تطوره . فهي لا تستطيع ان تتجاهل الحالة الطبيعية للاشخاص المستهدفين أو أن تتنكر لها .

على ان الممارسة التربوية ، كثيرا ما تتحول ، في الواقع ، الى مجرد " مونولوج " . فالتربية الشديدة الحرص على بعدها الايديولوجي والتي لا هم لها سوى فرض " العصرنة " أو " التحديث " ، لابد من ان تقع في مثالية عقيمة ، متنكرة بذلك لرسالتها النقدية ولوظيفتها الاساسية كحافز على الخلق والابداع .

ومن المأمول ان تتمكن دراسات الحالات المقترح اجراؤها من وصف التماسك والمنطق الداخلي للموضوعات السكانية في النظم التقليدية ، مفسحة في المجال لقيام حوار بين البيئات الثقافية للمتعلمين ، وهو الشرط الضرورى لاعادة التوازن بين أبعاد التربية التي سبقت الاشارة اليها . وهذا هو السبيل الذى يضمن تقدم التربية السكانية في الاتجاه السليم .

٢. قضية التربية السكانية وموضوعها

ولدت التربية السكانية من وعي شبه عالمي بأهمية الظواهر السكانية في العالم : سواء أتمثلت بالنمو السكاني السريع أو المتباطيء ، أم بحركات الهجرة أو بالتمدين [١] (urbanisation).

انها الاجابة التربوية عن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، والديمغرافية والسياسية الحاضرة . وهكذا وجدت دراسة القضايا السكانية المكان الذى تستحق داخل المناهج التعليمية ، المدرسية منها واللامدرسية.

ويقوم دور التربية على اعطاء المتعلمين الادوات التي تساعدهم على الالمام بكل ظاهرة من جوانبها المتعددة . وهذا هو الهدف الذى رسمته لنفسها التربية السكانية ، وذلك بمقدار ما تسعى الى فتح باب العالم الخارجي أمام المتعلم ، باعطائه الوسائل العقلية اللازمة لفهم هذا العالم والتوجه فيه . فالتربية السكانية تتوخى في الواقع مساعدة المعلمين - سواء اكانوا طلاب مدارس أو جمهورا راشدا - على تحديد وفهم الطبيعة ، وأسباب الظواهر الديمغرافية ونتائجها وعلاقاتها بمعطيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فعلى التربية السكانية ، بعبارات تربوية ، ان تسمح للمتعلم : بأن يكتسب المعارف ، والمهارات ، والمواقف ، والقيم الضرورية لفهم وتقييم الوضع السائد في المجال السكاني ، والقوى الدينامية التي تحكمه ، والاثار التي سيحدثها حاضرا ومستقبلا في رفاهية الفرد والمجتمع ، وبأن يتخذ قرارات رشيدة مبنية على تقديراته الخاصة ، وبأن يشارك في القرارات الجماعية التي تتوخى التقدم الاجتماعي . فالتربية السكانية تفرض حالة تعلمية موضوعية ما أمكن ، يقدم فيها المربي للمتعلم مجموعة من الوقائع والقيم ، التي تسمح له بتقدير تشكيلة الاختيارات المتاحة له بالنسبة الى مشكلة معينة (انظر تقرير " اسكومب ").

ان رسالة التربية السكانية - وبالتالي اسهامها في التجديد التربوى - هي في المساعدة على تبني منهجية قائمة على المشاركة وعلى ضمان ملاءمة محتوى التعليم . فاذا ما أدخلنا على هذا المحتوى عددا من المفاهيم المتعلقة بديناميات السكان ، وبانتاج السلع وتوزيعها ، وبالعدالة الاجتماعية ، وبتحسين نوعية الحياة الاجتماعية والثقافية ، وبالبيئة ، والصحة ، والتغذية ،

وبالمسائل الجنسية ، وبالعلاقات العائلية ، سواء على المستوى المكبّـــــــر (المجتمع) او على المستوى المصغّر (الفرد والاسرة) ، فهذا يعني اننـــــا نعتمد مدخلا متعدد الاختصاصات يقوم على تطوير محتوى التعليم وتحديثه بأن ندخل عليه مختلف القضايا ذات الاهتمام المعاصر . وتلك هي ، بنظر العديـــد مـــن الاختصاصيين ، تربية المستقبل . فمبرر وجودها هي أن تجعل من حاجات المتعلمين وعائلاتهم ، ومن معاناتهم الاجتماعية ، وبيئتهم الاجتماعية - الاقتصاديـــــة والثقافية ، نقطة انطلاقها ونهايتها في آن معا.

خاتمـــــــــــة

ولئن كانت غاية هذه الدراسة (وهي استخدامها المباشر من قبل المربين) ومحدودية الوقت والوسائل المتاحة قد اضطرتنا الى الاقتصار على النواحـــــي الوصفية ، فان النهج الذى نقترح اتباعه هو الذى يقود الى استكشاف القضايـــا السكانية ضمن اطار اعادة تكوين العالم الاجتماعي - الثقافي للجماعـــــات المستهدفة . ونعرف أن هذا العالم ، في المجتمع المتحول الذى سوف تجرى فيه الدراسات ، غارق في تنازعات النماذج ، حيث تتصارع نظم الضبط المختلفـــة. ومن الاهمية بمكان أن نبرز هذه الحالة التنازعية ، وأن نحاول ادراكها فـــي الممارسة العملية وفي تصورات الاشخاص الذين تستهدفهم التربية السكانية.

فمن الناحية العملية ، يتعين علينا ان نستخلص العلاقات القائمة بيـــن هذه المجالات (السلوك والتصورات المرتبطة بالقضايا السكانية) ، وبين النظـام الانتاجي (استخدام الموارد وتسييرها) ، ونظام التنظيم الاجتماعي ونظام الحاجات.

وهكذا فان دراسة المشكلات التربوية ، في علاقتها مع الموضوعات " السكانية "، تفترض امكانية الرجوع الى الخلفية التي رسمنا خطوطها العريضة أعلاه ، أى تحديد خصائص المجال الاجتماعي الذى نريد ان ندرس ، في اطاره ، ظاهرة التحول : النماذج والقوى المتنازعة ، تكوين النظم والنظم الفرعية الاجتماعية التي تخضع لتأثيـر هذه التنازعات والنماذج.،ففي بعض البلدان ، تكوّن هذا المجال الاجتماعـــي ، في قسمه الاكبر ، من العالم الريفي الذى يخضع بدرجات متفاوتة لتأثير النمـاذج الصناعية والحضرية ، في حين أن الجزء الاكبر من المجتمع المتحول يتكون ، فـي بلدان أخرى ، من الطبقات الشعبية التي تقيم حول المدن والتي ، رغم خضوعهـــا لتأثير الكثير من الظواهر الحضرية والصناعية ، ما زالت تحافظ ، بدرجـــات متفاوتة على نماذج النظم الاجتماعية - الثقافية الاصلية ، الزراعية وغير التجارية.

ان اعداد وتطوير مناهج في التربية السكانية يفرضان اذن التعرف ، بادئ بدء ، على الطريقة التي تعالج بها القضايا السكانية ، عبر التصادم الحاصل بين أنماط الضبط ، والنماذج الأصلية والنماذج الخارجية . كذلك ينبغي أن نتمكن من ادراك دينامية هذه التصادمات ونتائجها في حياة الفئات الاجتماعية التي تستهدفها المناهج المتوخاة .

وان الاستمارة والمنهجية المطلوبتين في هذا المجال ينبغي أن تسمحا بتجميع مختلف العناصر التفسيرية الضرورية لعملية الايضاح المرجوة .

القسم الثاني

المنهجية

الهدف العملي للدراسة الحاضرة هو أن تضع في متناول المسؤولين عن التربية السكانية العناصر التي تسمح لهم بتحديد أفضل لموقع عملهم في السياق الاقتصادى والاجتماعي والثقافي التي تتم فيه العملية التعليمية ، وان تساعد ، بوجه خاص ، على اختيار موضوعات التعليم ، وعلى تطوير محتواه وتحديد منهجية نقل هذا المحتوى .

ويفرض علينا هذا الهدف العملي موجبين رئيسيين :

من ناحية أولى ، ينبغي تغطية ميدان واسع من مجالات المشاهدة التي تفرضها طبيعة الموضوع بالذات ، وبخاصة ما اتفق تاريخيا على ادخاله تحت تسمية " التربية السكانية ".

ومن ناحية ثانية ، ينبغي أن نحاول اظهار تماسك الموضوعات الملاحظة في النظام الاجتماعي الذى تندرج فيه ، باعتبار ان الصعوبة الرئيسية التي تواجهها التربية السكانية هي في ايجاد اجابات تلائم البيئة الاجتماعية - الثقافية للوسط المطلوب تعليمه .

ومن الواضح ان الوفاء التام بهذين المطلبين كان يستلزم وضع نظام عمل مركب لا يقتصر على بحث واحد بعينه ، بل يشمل مجموعة من العمليات التحليلية التي تتنوع منهجتها تبعا للاشخاص والاوساط المستهدفين . وهذا ما يتجاوز ، الى حد كبير ، الوقت والوسائل التي ستتاح للقائمين على تنفيذ هذه الدراسة .

وهو هذا المزيج من المقتضيات والقيود الذى فرض علينا اختيارات حدت من طموح الدراسة الحاضرة ، وأضفت عليها الطابع الوصفي ، وجعلتها دراسة تمهيدية ونقطة انطلاق لأعمال سوسيولوجية أكثر تعمقا وتخصصا في قطاع التربية .

كذلك اضطررنا الى أن نفرض على أنفسنا بعض التسويات المنهجية التي ابعدتنا عن النهج المثالي ، الا انها سمحت لنا بأن نستجيب ، ولو بشكل محدود ، للهدف العملي المعلن ، آخذين بالاعتبار القيود المفروضة .

أولا : مشكلة لغات التعبير والنظم المرجعية وعقبات الاتصال

سبق أن اشرنا عند تحديد الاطار النظرى ، الى ضرورة ايلاء اهتمام خاص للاختلافات في لغات التعبير وفي النظم المرجعية التي يمكن ان تفصل بين مختلف

الاطراف المعنيين بالمجال الاجتماعي موضوع الدراسة ، باعتبار أن لهذه التباينات انعكاسات على منهجية الدراسة .

فالمنهجية المتبعة لا بد وأن تستند الى تعيين وحصر النماذج الاجتماعية- الثقافية المتصلة بالاطراف المعنية بالدراسة ، وذلك منذ مرحلة العمل الاولى.

وعلى سبيل المثال ، ينبغي ملاحظة النماذج التالية :

أ) النماذج المرجعية للقائمين على تنفيذ الدراسة

ليست هذه النماذج متشابهة بالضرورة . فقد يكون هنالك باحثون ومحققون لا ينتمون الى مجموعة اثنية واحدة ، ولا يتكلمون لغة وطنية واحدة ، ويستخدمون مع ذلك نظاما (أو رمزا) مرجعيا (code de référence) مشتركا ولغة عمل مشتركة . وقد يحصل تباين داخل اللغة الواحدة : كالاختلاف بين اللغة الشعبية من جهة ، واللغات الادبية والعلمية أو المتخصصة المرتبطة بتكنولوجيا معينة ، من جهة ثانية . وان العناصر المجموعة بهدف تحديد الاطار النظرى يجب أن تسهم في ايضاح النظام المرجعي المشترك ولغة التعبير المشتركة .

وينبغي أن يتم بحث هذا الموضوع خلال جلسات عمل تعقد لهذه الغاية ويشترك فيها جميع اعضاء الفريق المكلف القيام بالدراسة . وقد تتحول هذه الجلسات الى ندوة حقيقية للاعداد العملي تساعد على تشخيص وحل المشكلات التي تطرحها طبيعة العمل الجماعي في التحليل والاستقصاء ، وعلى توضيح المدلولات التي تتخذها ، ضمن هذا السياق ، المعطيات التي يتناولها العمل (مفهوم الاسرة ، والتربية ، الخ...) .

ب) النماذج المرجعية للاشخاص المستهدفين واختلافها عن النظم المرجعية لأعضاء فريق الدراسة

ان الاشخاص أو الجماعات المستهدفين الذين تتشكل منهم عينة الاستقصاء ، والمعلمين الممتازين (informateurs privilégiés) الذين يعاونون في توفير البيانات والمعلومات اللازمة لتكوين الملفات ، لا يمكن شملهم بشكل مفيد في ميدان التحليل الا اذا استطعنا الوقوف على النماذج المرجعية التي يستقون معلوماتهم من خلالها وفهم لغات تعبيرهم .

وعلى الندوة التمهيدية السابقة للدراسة أن تساعد ، في هذا الميدان كذلك ، على تشخيص هذه المشكلات وعلى تحديد أسلوب معالجتها . ومن المهم ، على الاخص ، ان نتمكن من التعرف الى المستويات المختلفة للغة التعبير عند الاطراف الاجتماعيين المشاهدين أو المستجوبين ، وذلك تبعا للاوضاع التي يوجدون فيها. وعلى سبيل المثال ، فان مستوى لغة التعبير عند الطفل أو المراهق يختلف في المدرسة سواء داخل الصف وبحضور المعلم ، أو مع رفاقه في غياب المعلم - عنه في أسرته وبحضور ذويه . ومن الضرورى أن نستقي المعلومات عبر لغة التعبير الاجتماعية. الحقيقية ، وليس عبر اللغة التي تفرضها ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، صورة المحقّق .

وتزداد أهمية هذه المشكلات وضرورة أخذها في الاعتبار ، بمقدار ما تتسع وجوه الاختلاف والتباين بين النماذج ووسائل التعبير والاتصال .

ثانيا: العيّنات

اذا كانت طبيعة هذه الدراسة والوسائل الموضوعة بتصرفها لا تسمح باجراء استقصاء كمي على أساس عينة ممثلة لجميع فئات البلد الاجتماعية ، فان ذلك يحدونا الى ان نعتمد ، كحقل مرجعي ، المجموعات الاجتماعية التي تعتبر مشاهدتها ودراستها الاوفر جدوى لاغراض البحث العلمية ، والتي ينطوى تحليلها على فائدة أكيدة .

ونقترح المعايير والخصائص التالية لاختيار هذه الفئات النموذجية :

- المجموعات التي تعبر عن القدر الاكبر من الحاجات التنموية ،وبخاصة بالنسبة الى القضايا السكانية ، والمجموعات التي تشغل المساحة الجغرافية الاكبر أو تكون الأوفر عددا في المجتمع ،

- المجموعات التي ، دون ان تفقد من الاهمية المحددة في المعايير الاولى، تكون ، بشكل أو بآخر ، الاكثر تعرضا لاليات (ميكانيات) " التحديث " أو التي تخضع ، بشكل بارز ، لأثر التغيرات الاجتماعية - الثقافية .

ويؤكد المعيار الاول على اهمية الفئات الاجتماعية التي تعاني ، فرضا ، النقص الاكبر من الخدمات التربوية والتي تفتقر ،على الاخص الى تربية تتلاءم وأوضاعها واحتياجاتها .

ويرجع المعيار الثاني الى المجال الاجتماعي الذى يستقطب الجزء الاكبر من القوى الانتاجية التي يفرض كل مجهود انمائي رفع مستواها.

أما المعيار الثالث فيحاول ابراز أهمية العوامل الاجتماعية ـ الثقافية التي غالبا ما تهمل في عمليات التدخل (التربية ، مشروعات التنمية وسياساتها، الخ)، أو تعتبر مجرد عقبات ينبغي التغلب عليها ، وليس كمصادر للخلق والابداع. فمن النادر جدا أن نجد مجتمعات تقليدية منغلقة على نفسها انغلاقا كليا. فلقد تعرضت جميعها لأثر بيئات ثقافية أخرى ولضروب اخرى من المنطق (الاستعمار، ادخال العلاقات التجارية والنقد ، استقطاب العالم الحضرى ، التربية ، وسائل الاعلام الجماهيرية ، وسائل النقل ، الخ) وأصبحت خاضعة لظاهرة التحول ، لا بل غدت ، في كثير من الاحيان ، من ضحايا هذه الظاهرة.

وظاهرة التحول ، كما رأينا في مقدمة هذا البحث ، تمثل حالة تنازعية تتأصل فيها تناقضات اجتماعية جديدة لا بد وأن تنعكس كذلك على المجال السكاني (مثلا: الهجرات أو وضع الفتاة في المدرسة بالنسبة الى وضعها العائلي). وما ينعت غالبا بالصمود العنيد للذاكرة " التقليدية" ليس في الواقع سوى تعبير تنازعي عن ذاتية اجتماعية ـ ثقافية لم يعترف لها بحق التطور تبعا لاتجاه ووتيرة خاصين بها ، خاصة عندما يكون المنطق الغربي ، الحامل لواء الحداثة ، والذى يريد احتلال مكانها ، هو أكثر غموضا وابهاما في التعبير عن نفسه وأكثر تناقضا في ممارساته.

واذا ما تبنينا هذه المعايير ، واعتبرنا " الاستقطاب الحضرى" (polarisation urbaine) على انه وسيلة هامة من وسائل نقل التحديث ، فانه يصبح من المناسب ان نرسم حدود الميدان المرجعي لدراسات الحالات بين المجتمعات الريفية ذات الكثافة الكبرى من الثقافة التقليدية ، والطبقات الشعبية الفقيرة التي تضرب طوقا حول المدن الكبرى وتعيش في حالة شبه اندماج مع النظام الحضرى الغرعي . ففي الحالة الاولى ، تساعد الخصائص الجغرافية و/ أو الاثنية على رسم حدود المجموعة المرجعية . أما في حالة الطبقات الشعبية الحضرية ، فلا بد من اللجوء الى معايير اضافية (نوع العمل ، الطبقات الاجتماعية، الخ) من أجل التوصل الى رسم الملامح الرئيسية (بروفيل) للمجموعة المرجعية.

وبصدد مسألة اختيار المجموعات الاجتماعية موضوع الدراسة ، نريد ان نضيف الى المعايير السابقة مقترحات عملية تأخذ في الاعتبار بعض قيود العمل ، وان نقترح منهجية لجمع البيانات.

فمن أجل أن نوفر ، بالسرعة والفعالية المرجوتين ، الشروط الملائمة للحوار الضرورى لتطبيق أسلوب المقابلات) ، ينبغي أن نختار مجموعات تكون، في وقت اجراء الدراسة ، موضوع تدخل ما ، اى تكون معبأة في سياق مشروعات تنموية أو عمرانية أو تنظيمية . فلا نرى كيف يستطيع القائمون على الدراسة ، في فترة وجيزة جدا ، وعبر نظام من المقابلات التي تتناول احيانا موضوعات دقيقة ، أن ينفذوا الى جماعات لم يتم مسبقا حفزها وتعبئتها من أجل حوار مع الخارج . ومن ناحية اخرى ، فاننا نعتقد ان من الضرورى ، لتسهيل عملية جمع المعلومات ، التوجه الى مجموعات اجتماعية كانت - أو هي الان - موضوع الدراسة . ففي هذه الحالة فقط نستطيع الافادة من الدراسات السابقة ،ومن المعلمين الممتازين الذين نقترح الاستعانة بهم في استراتيجية جمع البيانات.

وينبغي اختيار المجموعات المستهدفة (groupes-cibles) داخل هذه الفئات النموذجية وهي :

- المراهقون الموجودون في المدارس أو الخارجون منها حديثا ،
- الاهلون الذين لديهم أبناء في سن الدراسة ،
- المعلمون الذين يمارسون وظائفهم في أوساط شبيهة بتلك التي اختيرت كمجموعة مرجعية .

ولا يسعنا أن نحدد مسبقا نظام تشكيل العينات ، أى أن نحدد متغيرات تفريعها (variables de stratification) داخل كل من المجموعات المستهدفة . وكما في تحديد المجموعات الاجتماعية المرجعية (وسط ريفي و /أو حضرى) ، فان مهمة الاختيار ، بنظرنا ، تعود الى منفذى الدراسات ، بالتعاون مع الهيئات المسؤولة عن تنسيق برنامج " كاباب " (CAPAPE).

والسؤال الاول الذى يتعين على هؤلاء المنفذين طرحه هو الذى يتعلق بالحجم الكلي لمجموع العينات ، او بالعدد الاجمالي للمقابلات المطلوب اجراؤها . ويتوقف الجواب على العدد المتوافر من العاملين المؤهلين ، وعلى الوقت المتاح للاطراف

المنفذين من أجل جمع البيانات وفرزها (انظر في القائمة الببليوغرافية الملحقة بعض المراجع التوجيهية حول الاستقصاءات).

وفي مطلق الأحوال ، وبما أننا سنقترح نظاما مفتوحا للمقابلات من أجل جمع البيانات ، فاننا نعتبر ان العينات لا يمكن ان تتجاوز حجما معينا (انظر فيما بعد). ولذا لا بد من اجراء اختيارات محددة حول مجمل متغيرات التفريع.

ويعود الى المنفذين القيام بهذا الاختيار ، مع حرصهم على المحافظة على قدر من التشابه مع المجموعة السكانية المرجعية (المجموعة النموذجية) وان ينتقوا ، من بين هذه المتغيرات الرئيسية ، تلك التي تبدو لهم الاكثر تفسيرا للظواهر المراد مشاهدتها.

ولهذه الغاية ، نقترح قائمة من المتغيرات التي استخدمت في كثير من الدراسات المماثلة ، على أن يقع الاختيار هنا على المتغيرات الاكثر ملاءمة :

- الجنس
- السن (مع مراعاة التعريف الثقافي للمراهق)
- الاندماج في النظام الانتاجي (العمالة ، الطبقات الاجتماعية ...)
- البيئة الريفية أو الحضرية
- الاصل الحضرى أو الريفي الاخير (الهجرة)
- المستوى التعليمي
- الوضع العائلي (عازب ، مطلق ، متزوج)
- حجم الاسرة (أسرة صغيرة أو كبيرة)
- نمط الاسرة : (أوضح) زواج أحادى ، رضائي أو قانوني.
- الانتماء الديني أو الاثني .

ثالثا : نظام البيانات

اننا نقترح نهجين لتوفير المعلومات المطلوبة لدراستنا :

الأول - وهو الاكثر منهجية ونسميه " الملف " - يحاول ايجاد التماسك والتلاحم بين مختلف عناصر البنية الاجتماعية ، فيدرس النظام الانتاجي ، والتنظيم الاجتماعي ، والخصائص الديمغرافية الرئيسية للسكان ، والاسرة والقضايا الجنسية ،

ويشتمل هذا النهج على دراسات غير مباشرة وأكثر موضوعية ، مستخدما في ذلك الادوات التي وضعها الباحثون من قبل ، ومستعينا بمعلمين ممتازين - محللين علميين ، مسؤولين عن تنفيذ بعض المشروعات الخ - فالمطلوب هو اعداد ملف يتم تنظيم محتواه تنظيما متناسقا ، وتحليل هذا المحتوى بشكل يبرز الموضوعات المتعلقة بالبنى والممارسات السكانية في تماسكها مع النظام الاجتماعي .

والنهج الثاني - وهو ذو طابع مباشر ، ونسميه الاستقصاء الانتروبولوجي - يقوم على اجراء مقابلات مفتوحة تتوخى ،عبر الحوار الشفهي ، ادراك الافكار الاكثر انتشارا في مجال السكان ، في الوقت الذى تحاول فيه اعادة تشكيل الافكار والتصورات الخاصة بالموضوعات السكانية من جهة ، وبالموضوعات العائدة الى الحاجات الاجتماعية ، ونظام الانتاج والتنظيم الاجتماعي من جهة ثانية ، وبخاصة في علاقتها مع المشكلات السكانية .

على انه يجدر بنا الا نعطي الشأن الاجتماعي وزنا أكبرعلى حساب الشأن الثقافي ، مع الاخذ بالاعتبار لموضوع الدراسة .

ولا بد ، في مرحلة لاحقة ، مقارنة نتائج هذه المقابلات مع محتوى الملف الذى سبق الكلام عليه ، وذلك بهدف ايضاح حالات التنازع الملاحظة في الحقل الاجتماعي - الثقافي (مثلا بين التشريع الخاص بالزواج والممارسة الفعلية له .

اننا نقترح هذين النهجين لجمع المعلومات لاننا على يقين بان الاستقصاء المحدد والمباشر ، مهما كان مفتوحا ، لا يستطيع ، في بعض الحالات على الاقل - وبخاصة في الاوساط الريفية والتقليدية حيث يفضل اللجوء الى مدخل الابحاث الانتروبولوجية - أن يوفر مجموعة من المعلومات ، وأن يرسم على الاخص اطارا منهجيا قادرا على الوفاء بالاغراض العملية المقترحة ، أو أن يسمح لمدرسي التربية السكانية بتحديد اختياراتهم لجهة الموضوعات ، والمحتوى والطرائق ضمن السياق الاجتماعي - الثقافي للاوساط التي يعملون فيها .وبناء على ذلك ، فقد حددنا مهمة الاستقصاء المباشر بأنها تهدف الى كشف واظهار الافكار الاكثر انتشارا في مجال السكان ، على أن يقدم " الملف " ، في جدول شامل ومتكامل ، السياق الاجتماعي الذى تأخذ فيه البنى ، والممارسات والتصورات المرتبطة بالقضايا السكانية كامل معناها ومغزاها .

واننا لمدركون ان النهج المثالي لمثل هذا النوع من الدراسات كان يستلزم توزيعا للعمليات على مراحل متعاقبة : تكوين الملف ، وضع نظام الموضوعات الخاص بالاستقصاءات استنادا الى محتوى الملف ، اعداد دليل المقابلات ، وضعه موضع التطبيق وتحليله . غير أن القيود الزمنية المفروضة علينا تضطرنا الى القيام بالعمليتين في آن واحد (الملف والاستقصاء المباشر) وكأنهما معالجتان مستقلتان الواحدة عن الاخرى ، تاركين للمسؤولين عن مرحلة التجميع والتأليف النهائية مهمة التنسيق والتوفيق بين نتائج العمليتين.

وبصرف النظر عن مشكلات الاستراتيجية الانية لبحثنا ، فاننا نرى في عملية الجمع بين طريقة الملف وطريقة الاستقصاء المباشر نهجا تربويا هاما للتربية السكانية ، وذلك بمقدار ما تنزع الاتجاهات التربوية الحديثة الى وضع المتعلمين في وضع فاعل يضمن مشاركتهم في عملية تعلمهم.

وبهذه الصفة ، فان الاستقصاء يمكن أن يسهم في بعث الدينامية في العمل التربوى الجارى او المقبل وفي ادماجه ضمن الطروحات الاجتماعية ـ الثقافية للبيئة المعنية.

أ ـ الملف

تتكون مصادر اعداد الملف من الدراسات التي سبق وضعها من قبل الاختصاصيين من جهة ، ومن المعلومات التي تجمع لدى المعلمين الممتازين من جهة ثانية. ونقصد بالمعلمين الممتازين ، اولا ، المحللين الاجتماعيين الذى سبق لهم ان عملوا أو ما زالوا يعملون ـ ضمن المجموعات الاجتماعية المعنية بدراستنا ، ثم بعض فئات العاملين في مشروعات أو عمليات تدخل ، كالمساعدين الفنيين ، والفنيين الزراعيين ، والاطر المحلية ، والقابلات ، والممرضين ، الخ ... واذا كانت هذه الفئة الاخيرة من الاجانب ، أو كانت تنتمي الى مناطق حضرية غريبة عن البيئة الثقافية موضوع الدراسة ، فلا بد من أن نأخذ في الاعتبار هذا التنوع في الاصل او في لغة التعبير لدى تحليل المعلومات التي يقدمونها . وينبغي ان يحملنا ذلك الى ان نستقي منهم معلومات حول ظواهر موضوعية ، وأحداث واقعية ،وممارسات فعلية ، الخ ، أكثر من أن نطلب اليهم آراء ، وأحكاما وتفسيرات [1].

---

(١) من المفيد أيضا ـ في حال توفر الوسائل اللازمة لذلك ـ اجراء تحليل للصحف ولمحتوى البرامج الاذاعية والتلفزيونية.

وتقوم عملية اعداد الملف على جمع المعلومات والبيانات (التي غالبا ما تكون مجزأة) ، وعلى تنظيمها تنظيما متلاحما ، ثم تحليلها بشكل يسمح بتحقيق منهجية الموضوعات المعالجة .

وغاية نظام المعلومات الذى نسعى الى بلوغه عبر اعداد الملف هي اظهار البنى والممارسات الخاصة بالمسائل الديمغرافية ، والاسرة وقضايا الجنس ، مع تحديد مواقعها ضمن البيئة الاقتصادية والاجتماعية . ونقترح تقسيم محتوى الملف الى فصول يتناول بعضها بصورة مباشرة الموضوعات المحورية للدراسة (الموضوعات الخاصة بالسكان) ، بينما يختص بعضها الاخر باعادة تشكيل النظام الاجتماعي (نظام استخدام الموارد ، نظام السلطة ، نظام التوالد الايديولوجي بالنسبة الى القضايا السكانية). وداخل هذه الفصول الاخيرة ، نبحث عن التفاعلات مع الظواهر الديمغرافية ، كما نحاول ، في جميع الفصول ، القاء الضوء على العلاقات القائمة مع كل ما هو خارج عن البيئة الثقافية ، وابراز المعلومات الواردة من الخارج والتغيرات التي تعتبر عامة من مظاهر " التحديث".

ويبدو من الضرورى ان نعطي الافضلية ، في هذا الكل ، لملاحظة البنية العائلية ونظام القربى ، نظرا لاهميتهما في دراسة الموضوعات ذات الاتصال المباشر بالديمغرافية وبقضايا الجنس ، دون ان ننسى ان بعض علماء الانتروبولوجية يعتبرون نظام القربى العامل المسيطر في النظام الشامل لبعض المجتمعات التقليدية ، فالاسرة ونظام القربى يشكل كل منهما اذن عنوانا لفصل مستقل ، كما يظهران في سائر موضوعات الملف .

ونقدم فيما يلي مخططا ، مقسما الى فصول ، للموضوعات التي ينبغي أن يشملها الملف . وهو مخطط توجيهي بحت لا يدعي البتة الكمال والشمول . لا بل ان طابعه العام يستلزم ، على العكس من ذلك ، تعديلات وتكييفات واضافات يتعين على المنفذين اجراءها في ضوء معرفتهم لواقع البلد وللفئات الاجتماعية التي ستتناولها دراساتهم ، خاصة اذا وقع اختيارهم على مناطق حضرية ، علما بأن الفرضية التوجيهية المقترحة تستند بصورة خاصة الى اختيار عينة مرتبطة بالعالم الريفي.

١٠ الموارد الطبيعية واستغلالها

١:١ النظام الزراعي

نوع الاستثمار تنظيمه

نظام اتخاذ القرارات

تقسيم العمل

نوع المزروعات

التكنولوجيا المستخدمة

استخدام الانتاج

وجود فيض في الانتاج

طرق ادارة فيض الانتاج

طاقة الادخار والاستثمار

طاقة التكديس

٢:١ جوانب أخرى من الاقتصاد الريفي

منتوجات أخرى

أشكال وطرق انتقال السلع والخدمات

٣:١ العلاقات مع الخارج

تدفق التبادلات

حيازة فيض الانتاج وآلياته

النتائج الكلية بالنسبة الى التنظيم

بالنسبة الى التكنولوجيا

بالنسبة الى التكاثر الاقتصادى

وجود مشروعات تنمية ريفية / واستغلال للثروات المعدنية

نتائج هذه المشروعات

٤:١ الاستثمارات العامة

التجهيزات

الخدمات الصحة

التربية

النقل

ملاحظة : اذا كانت الدراسة تتناول قطاعا حضريا ، فلا بدّ من ادخال التكييفات الملائمة ، مع الأخذ في الاعتبار للجهاز الاقتصادى المندمج مباشرة في نظام الحياة الاجتماعية الحضرية (الصناعة الحرفية ، تجارة الاحياء السكنية) ، وللجهاز الاقتصادى الذى تتحدد بنيته بقيود أوسع من المجال موضوع الدراسة (وبخاصة المصانع ، وشبكات التوزيع التجارية).

٢٠ العلاقات بين نظم القربى والنظام الانتاجي أو النظام الاقتصادى ككل

٢:١ وصف نظام القربى

نظام البنوة (نظام ابوى أو أمومي)

الزواج ، المصاهرة وانتقال الاشخاص بين المجموعات

عوض هذا الانتقال

تحديد الدور الذى يلعبه نظام القربى في نظام الانتاج

٢:١ سلطة اتخاذ القرارات وتوزيع المهمات داخل نظام القربى

سلطة ادارة السلع والخدمات داخل نظام القربى

٢:٣ حسابات أو ميزانية أسرة موّسعة

وصف تقديمات " أفراد " الاسرة وبخاصة الأبناء

وصف ما توزعه " الاسرة " .

٢:٤ كيف تضمن المجموعة بقاءها ، عبر الزيجات التحالفية والنسل .

وفي نفس هذا الاطار ، كيف توّمن الوقاية من المخاطر ،والثروة ، وتكاثر قوة العمل والسلطة (الحظوة).

تكاليف تربية طفل

٢:٥ الاثار التي تحدثها البيئات الاقتصادية الاجنبية في بنى نظام القربى وفي الممارسات المتصلة به .

نظم جديدة من الحاجات

تقسيم جديد للعمل

نماذج جديدة من الاستهلاك

٠٣ التنظيم الاجتماعي - السياسي

١:٣ تسلسل المراتب (في السلطة ، والحظوة ، والثروة)
مظاهر وأشكال هذا التسلسل

٢:٣ وجود سلطة تقليدية
تنظيمها (الطبقة الحاكمة - النسب أو الاسرة الحاكمة ، الخ٠٠٠)
مظاهرها وأشكالها
اختصاصاتها
أشكال السلطة المضادة التي تخلق توازنا مع السلطة الحاكمة

٣:٣ قنوات المشاركة في السلطة (قنوات فردية أو جماعية)
موقع الاسرة الموّسعة من هذا النظام

٤:٣ موقع المرأة بالنسبة الى سلطة التقرير في الشؤون الخاصة بالاسرة الصغيرة ، والأسرة الموسعة ، والقرية ، والهيئات الاقتصادية التقليدية أو الحديثة٠

٥:٣ وجود أشكال تنظيمية للسلطة غريبة عن البيئة الاجتماعية - الثقافية وتأثير هذه الاشكال على الممارسات الخاصة بالسلطة التقليدية على مستوى المجتمع المحلي ككل ، وعلى مستوى الأسرة الموسعة٠
لا مركزية سلطة اتخاذ القرارات
ضعف السلطة المحلية ،والابوية
مبدأ المساواة بين الافراد ، وبين الجنسين ، وبين الاجيال
ظهور الفردانية - أشكالها ؟

٦:٣ وجود طبقات مغلقة (Castes) - ما هو تنظيمها ؟

٤٠ الاندماج والمشاركة الاجتماعية

١:٤ وضع المرأة الحامل - العادات والممارسات المتصلة بهذا الوضع - الفترة السابقة للتكييف المجتمعي (Présocialisation) أى الوضع الاجتماعي المعترف به للطفل قبل ولادته - ما ينتظرمن الطفل مسبقا الجنس ، الوضع الاجتماعي ، والاقتصادى) . الولادة - الوضع (accouchement) - العادات السائدة في هذا المجال ومغزاها الاجتماعي .

٢:٤ مرحلة الطفولة الاولى

" سيرة طفل من سن ١ الى ٥ سنوات " (أو الى سن المرحلة الاولى من الاستقلال الذاتي)

الفترات البارزة في حياة الطفل ومشاركة الاهل (الاشخاص الذين يلعبون دورا هاما عند كل مرحلة من حياة الطفل)

نظام الفئات العمرية (classes d'age)

ممارسات هذا النظام ومراحله (مع مغزاها)

عادات ايقاف الفتى والفتاة على بعض أمور الحياة (rites d'initiation)

محتوى هذه العادات والطقوس

مغزاها

ابراز الجوانب المتعلقة بقضايا الجنس ، والزواج ، والعلاقات بين الجنسين

العلاقات بين الفئات الشابة ، وبين نظام السلطة

العلاقات بين الفئات الشابة ، وبين نظام الانتاج

٤:٤ وجود المدرسة وسائر الخدمات " الحديثة "

وتأثيرها على النظام التقليدى للتكييف المجتمعي

أثر المدرسة في التنظيم الاجتماعي

في نظام الانتاج

في نظام التربية اللامدرسية

(التربية العائلية والتربية التفتيحية initiatique)

وعلى الاخص ، تعليم البنات

ما هو موقف الريفيين الكبار من المدرسة ؟

وما هي الاثار التي يعزونها لها ؟

٥:٤ الاتصال بين الاشخاص ،والمحرمات (على لسان من تفرض المحرمات ؟ من يحرم على من ولماذا ؟)

محتوى الاتصال ، والمحرمات

قواعد الاداب والتهذيب المرتبطة بالاتصال

٥:٤ الاتصال بوسائط الاعلام الجماهيرية

٥٠ المعطيات الديمغرافية للمجموعة الاجتماعية موضوع الدراسة

١:٥ بنية السكان

الجنس

السن

المهنة

التوزيع حسب " الوحدة العائلية "

٢:٥ الوفيّات

عند الرضع

عند الاطفال

المعدل الكلي

النسبة المرضية

٣:٥ الزواج

سن الزواج

شرعيته

العزوبة ، الطلاق ، تعدد الزوجات

٤:٥ الخصوبة

المواليد الاحياء

عدد الاطفال

التناسل

٥:٥ الهجرات

أسبابها - أساليبها (المناطق التي تتم الهجرة منها واليها- الفئات العمرية التي تطالها الهجرة - هجرات موسمية - نصف نهائية- نهائية) .

ما هي ردود الفعل حيال الهجرة ؟

هل يجرى الكلام على " الديمغرافية " وعلى مشكلات السكان ؟

ما هي ، بالتحديد ، الموضوعات التي يجرى الكلام عليها ؟

هل تعتبر الديمغرافية مجالا من مجالات تدخل الفرد ؟

هل تعتبر الديمغرافية مجالا من مجالات تدخل الجماعة ؟

كيف ؟

وبأى حق ؟

هل توجد سياسة سكانية ؟ على المستوى الوطني ؟ على المستوى المحلي ؟

٠٦ الأسرة والخصوبة

١:٦ نوع الاسرة (أسرة شرعية أو " لا نمطية " (الحالات الاجتماعية حالات الانحراف وانعدام التكيف ، الزواج الرضائي أو التوافقي)- نظام الزوج الواحد أو تعدد الزوجات - الاسرة المصغرة أو الموسعة .

٢:٦ وضع الاسرة المصغرة (الوالدان والابناء)

داخل الاسرة الموسعة

الابوة ، تقاليدها ، طقوسها وأوضاعها

الامومة ، تقاليدها ،طقوسها وأوضاعها

العلاقات بين الزوجين والاسرة الموسعة

العلاقات بين الوالدين والابناء والاسرة الموسعة

٣:٦ القرارات الخاصة بـ :

ادارة الممتلكات

تنظيم العمل

الزواج

الانجاب

٣:٦ السلوك المرتبط مباشرة بالخصوبة

العدد الامثل للاطفال

المواليد الحاصلة قبل / أو خارج الزواج

الممارسات التي تحد من الخصوبة

الممارسات التي تزيد الخصوبة

الوسائل

مغزى الانجاب : اقتصاديا ، اجتماعيا ، ثقافيا ، دينيا

مغزى العقم .

٠٧ النظام الديني والسلوك الذى يمس القضايا السكانية

١:٧ السلوك الديني ازاء مشكلات السكان

مصادر هذا السلوك

(الحكايات الخرافية ـ الشرع المكتوب (القران مثلا ـ التقليد المكتوب ، " الحديث " ، الخ)

الممارسات الدينية المتصلة بـ :

الخصوبة

الوفيات

قضايا الجنس

الزواج

٢:٧ تصارع النظم الدينية وأثره في المشكلات السكانية

مثلا : الاسلام والديانات المحلية الديانة المسيحية والهندوسية والبوذية ، الخ .

٨٠ قضايا الجنـــس

١:٨ تصور الفيزيولوجية

الافكار المكتسبة والمعارف المنقولة :

(عند الرجل) الجهاز التناسلي

القدرة على الانجاب

القوة والعجز في الانجاب

(عند المرأة) الجهاز التناسلي

القدرة على الانجاب

الحيض ، الاباضة

الحبل

الاياس (اى سن انقطاع الحيض عند المرأة)

الحمل ومدته

الوضع ، الرضاعة

طرق اكتساب الذاتية الجنسية (الختان ، الاستئصال ، الخ ...)

الممارسات (الطقسية وغيرها) ، المحرمات حول نفس المواضيع ، وبخاصة تلك التي تعرض الجماعة

الانتعاظ والنشوة الجنسية - وعلاقتهما بالانجاب

٢:٨ ما هو مسموح ، ومتسامح به ، وممنوع ، ومعاقب عليه بالنسبة للرجال والنساء في مجال العلاقات الجنسية

قبل الزواج

في اثناء الزواج

خارج الزواج

بعد الزواج

العلاقات الهامشية

ما هو جار بالفعل

تبدل الاخلاق

٣:٨ صورة الرجل ، والمرأة ، والمراهق والمراهقة

متى يعتبر أن الفرد أصبح راشدا ؟

اصبح نموذجـــــا ؟

ما هو تصور المجتمع له ؟

المغزى الاقتصادى - الاجتماعي للذاتية الجنسية

ب - الاستقصاءات الانتروبولوجية

التوجيه والمنهجية

ان عملية الجمع المنهجي للبيانات التي اقترحنا لها استمارة خاصة ، ينبغي ان تسمح بجمع العناصر الموضوعية التي تشكل اطار السلوك الانتروبولوجي للمجموعات موضوع الدراسة . ولكي ندرك منطق هذا السلوك " من الداخل" ،لا بد من اللجوء الى استقصاء انتروبولوجي يمكن أن يتم على مستويين منهجيين: الاول أفقي موسع نسبيا ،والثاني عمودي . وهذان النوعان من التحقيقات يكمل احدهما الاخر ، رغم خضوعهما لاساليب استقصائية مختلفة.

أ) على المستوى الاول : المطلوب هنا هو ان نشكل باختيار رشيد ،داخل المجموعات المستهدفة عينة تكون ممثلة ما أمكن لمختلف انواع السلوك الاجتماعي - الثقافي التي تمس مشكلات السكان ،في المعنى الواسع للكلمة. وينبغي بالطبع أن نتحاشى حصر هذه المشكلات ضمن حدود اصطناعية مقيدة، مفسحين في المجال ، على العكس من ذلك ، أمام سائر مستويات النظام للتعبير عن معاناتها الاجتماعية - الثقافية ، بحيث ننفذ الى منطق المشكلات المطلوبة من الجماعات المستهدفة ايضاحها. ولكن يحسن بنا ان نلقي الضوء على معالم هذا النهج الاستقصائي ،عن طريق وضع دليل (أومرشد) توجيهي للمقابلات .(Guide d'entretien).

والواقع ان هذه المقابلات هي من النوع نصف - الموجه : فحول كل بند من البنود الواردة في دليل المقابلات ، يطرح المحقق ، بأكبر قدر ممكن من الوضوح، مشكلة أصلية ،تاركا للمستجوب حرية الاجابة " على طريقته " وتجاوز الفرضية الاصلية ، طالما يبقى هذا التجاوز على علاقة ، ولو بعيدة ،بحقل الاستقصاء. حتى اذا تاهت الاجوبة عن صلب الموضوع ،تدخل المحقق بشكل محدد ومركز لاعادة الحوار الى اطاره الملائم. يتعين اذن على المحقق ان يكون على اطلاع تام بالفرضيات الموضوعية ،لكي يكون قادرا على تتبع المنطق الذى يعرضه محاوره.

وهذا يفرض لغة اتصال وحوار شفافة ما أمكن بين المحقق والمستجوب . وفي حال اختلاف اللغة بينهما ،يمكن الاستعانة بمترجم ،علما بأن الحوار يصبح في هذه الحالة أدق وأصعب . ولا بد حينئذ من أن يكون الاتصال بين المحقق والمترجم من جهة ، ثم بين المترجم والمستجوب من جهة ثانية تاما ما أمكن . وعلى المحقق ان يكون على اطلاع ادنى بالتركيب اللغوى لدى المستجوب.

ويفترض سير الاستقصاء نصف الموجه ان تعالج بنود استمارة المقابلة بالافضلية تبعا لمنطق المستجوب ، لا لمنطق المحقق . وفي هذه الشروط ،فانه يعود الى الاول ان يحدد - او على الاقل ان يعدل - الترتيب الذى ينبغي ان تعالج فيه مختلف النقاط ، على أن يعمد الثاني (أى المحقق) في الوقت المناسب الى ابراز النقاط التي لا يكون المستجوب قد تطرق اليها مباشرة .

ان تسجيل المقابلة على الالة المسجلة يعطي أوفر ضمانات الامانة للكلام المنقول ،على ان تفريغ الاشرطة فيما بعد يتطلب وسائل هامة . فاذا لم تتوفر مثل هذه الوسائل ، تصبح الطريقة الوحيدة الفعالة تدوين الحد الاقصى من الملاحظات الخطية خلال المقابلة ، دون قطع عفوية الحوار وديناميته ، على ان يلي المقابلة " استذكار " تكميلي فورى لما جرى فيها من أحاديث . وهنالك صغة مشتركة تجمع بين تدوين الملاحظات والتسجيل على الالة ، فلا يرجع الى التسجيل الا من أجل تفصيل أحد المقاطع الهامة ،أو من أجل تدقيق بعض التدوينات الناقصة أو المشكوك فيها .

وبديهي انه لا بد من أن يقوم اتفاق بين المحقق والمستجوب حول موافقة هذا الاخير على تقديم مايطلب منه وحول طريقة استخدام نتائج الاستقصاء .

ونقدم فيما يلي أدلة للمقابلات ، لا بد من تكييف موضوعاتها مع السياقات التي سوف تطبق فيه ، مع التأكيد على أهمية الحفاظ ، قدر المستطاع ،على جوهر الموضوعات التي تتضمنها هذه الادلة ،لكي لا نفسد امكانيات مقابلة النتائج فيما بينها والمقارنة بين البلدان.

واننا نوصي باجراء ١٠٠ مقابلة تقريبا (متوسط مدة كل منها ساعة ونصف) توزع بين مختلف فئات العينة (معدل متوازن بين الجنسين - الوالدان - المراهقون المعلمون المطلوب تكييفهم مع الاوضاع المستجدة).

والمهم هو أن نغطي مختلف الفئات التي تتكون منها فروع العينة وأن يتوفر لدينا الحد الادنى من الدقيقات المقارنة في كل فئة . وقد نحتاج ،في أحيان كثيرة ، الى اجراء مقابلات تكميلية لسد بعض النواقص أو لازالة الشكوك حول بعض النقاط الهامة . ومن الضروري اختبار دليل المقابلة في عملية استقصاء تجريبية قبل استخدامه بصورة منهجية .

ب) على المستوى الثاني : نحاول التعمق في استكشاف المشكلات التي المحنا اليها في الاستقصاء على المستوى الاول ، مع الحرص على اعطاء المستجوب حرية التعبير المطلقة . ومن هذا المنظور،نقيس فائدة المقابلات الخاصة بالسيرة الذاتية (interviews autobiographiques) فعندما نطلب من شخص ان يروى لنا سيرة حياته ، يمكننا ان نتوقع منه ان يتكلم بأكبر قدر من حرية التعبير ، وان يبرز هو ذاته العلاقات المنطقية بين مختلف الموضوعات التي يعرضها ،فيكون لنا حظ أكبر في ادراك البنية الداخلية للنظام الاجتماعي - الثقافي المرجعي .

غير ان هذا النوع من المقابلات يطرح عددا من القيود التي لا بد من أخذها في الاعتبار:

- ان نوعية المحقق ترتدى هنا أهمية اكبر منها في الاستقصاء الموصوف اعلاه . لا بل علينا ان نقول " نوعية المحقق بالنسبة الى نوعية المستجوب ".

والواقع ان دينامية التعبير عن السيرة الذاتية تفرض بأن يكون لحضور المحقق - وان لم يتدخل كثيرا - دور ايجابي حافز يجعل المقابلة اشبه بمسارة

وقصة شخص لشخص ، على ان نوعية الاستماع ترتدى أهمية بالغة . فليس المقصود أن نستمع بسلبية ، بحجة اننا لا نريد التدخل لتوجيه المقابلة ،فينسى المستجوب حضورنا . بل المطلوب ، على العكس من ذلك ، ان يكون هذا الحضور ايجابيا وحافزا . انها القاعدة الاساسية . فاذا ما قامت هذه الصلة الحميمة من التفاهم والثقة ، غدا محتوى المقابلة غنيا وصادقا. فالتفاهم الكلي المتبادل في اللغة والتعبير ، دون أى مترجم أو وسيط ، انما يشكل القاعدة المطلقة .

- لا يمكن اللجوء الى هذا النوع من المقابلات الا في اطار ضيق ،وعلى عدد محدود من الاشخاص ، نظرا للاستثمار الذى تستلزمه هذه المقابلات.

ولحصر المقابلة ضمن اطار معين ، من دون تعريض حرية التعبير ، يتم توجيه الحوار نحو الموضوعات المفضلة عن طريق تدخلات ملائمة يقوم بها المحقق، وهي تدخلات لا يمكن ، في أى حال ، ان نتوقعها مسبقا . ففي حرارة المحادثة التي سرعان ما تصبح حوارا منظما ، تبرز التدخلات والتعليقات والاسئلة بصورة عفوية وفورية .

وتفرض الصفة التمثيلية ان نختار بعناية فائقة مجموعة الاشخاص المطلوب استجوابهم ، مع الاخذ في الاعتبار لامكانية اقامة علاقة ايجابية من التعبير الحر.

وان عشرة او اثنتي عشرة مقابلة من هذا النوع ، مدة كل منها ساعة ونصف ، تمثل رصيدا هاما جدا.

- هذا ، وان استخدام نتائج المقابلات ينبغي الا يخضع لطرائق الفرز العادية .

فمن الصعب ان نجزّىء قصة حياة انسان ، والا فقدت من قوة تعبيرها المنطقي. فالاستماع الى الشخص الذى يروى قصة حياته (أو قراءة التدوين القريب جدا من

التعبير الشفهي) يسمح بتفسير منطق الظواهر التي نريد استكشافها وباعادة تشكيلها ، كما يسمح بتوضيح محتوى المقابلة من جهة ، وبتوضيح سائر البيانات التي ترتبط بنفس المنطق (المقابلات نصف - الموجهة - البيانات الحاصلة من جمع العناصر الموضوعية - الملفات) ، من جهة ثانية .

استمارة مقابلة للاستقصاء نصف الموجه

تستند استمارات المقابلة الثلاث التالية الى نفس المبادىء :

١- انها مقسمة الى أبواب كبرى هي : منهج السيرة (Curriculum Vitae), نظام القربى والنظام الانتاجي ، التكييف المجتمعي ، الديمغرافي العلم التربوى والتربية السكانية .

وتستعيد هذه الابواب بعضا من الموضوعات التي يتكون منها الملف (انظر الصفحة ٤٢) : وهي التي تتعلق مباشرة بحياة الوالدين ،والمراهقين ،والمعلمين ومعاناتهم .

٢- داخل كل باب ، تم استكشاف عدد من الموضوعات الكبرى . وقد أشير في آن واحد الى محتوى هذه الموضوعات و " الغرض " منها . ويقودنا ذلك الى ايضاح بعض خصائص هذه الاستمارات :

١:٢ ان هذه الاستمارات متوائمة أولا مع الاطار النظرى : فهي تحاول ، في كل مرة ابراز حالات التنازع بين نموذجي الضبط ،" التقليدى "، و " الحديث " .

٢:٢ تعتمد هذه الاستمارات مدخلا كليا شاملا في معالجة الموضوعات ، وغايتها أن تتحقق في آن معا من الوقائع والممارسات الجماعية والفردية (الاقتصادية ،والاجتماعية ، والديمغرافية والثقافية)، من جهة ، ومن تصوراتها النظرية من جهة ثانية (المعايير والقيم الثقافية ، سلوك الافراد ومواقفهم ، الاراء حول الوقائع والممارسات) .

ان " الغرض " من هذه الموضوعات هو اذن استكشاف عدد من الفرضيات الفرعية الخاصة بكل موضوع ، والتي تعمق كلها النزاع بين نموذجي الضبط ، على مستويات الوقائع والافكار والتصورات.

وفي بعض الحالات ، قد تبدو هذه الفرضيات الفرعية غريبة عن المنطق الاجتماعي ـ الثقافي للمجموعة المستهدفة . ويتعين على المنفذين ،في مثل هذه الحال ، ان يهملوها وان يستبدلوا بها فرضيات أكثر ملاءمة.

٣ـ ليست هذه الاستمارات مجموعة أسئلة وحسب ، وانما تمثل معالم تنير الموضوعات التي ينبغي ان تتناولها المقابلة لخدمة اغراض الاستقصاء . ويبغي ان تعاد صياغة هذه الموضوعات في ضوء المشكلات اللغوية.

استمارة مقابلة : الوالدان (١)

١- منهج السيرة (C.V.)

١:١ هوية الشخص المستجوب (السن ، الجنس ، الوضع العائلي ، عدد الاولاد)

٢:١ عدد وسن الاشخاص " المقيمين مع " الشخص المستجوب

الغرض : ايضاح ما يعتبره الشخص كأسرته

٣:١ المستوى التعليمي ، النشاط الثقافي ، المستوى المعيشي ، الموارد المتاحة .

الغرض : تحديد موقع الشخص على المستوى الاجتماعي - الثقافي والاقتصادى .

٤:١ محلات الاقامة المتعاقبة ، أسباب التغيير ، مشروعات الانتقال اللاحقة

الغرض : هل أقام الشخص في أوساط مختلفة ؟ هل هذا الانتقال طوعي أم هو حاصل بفعل ضغط اقتصادى (البطالة)؟
ماذا كانت الامال المعلقة على الهجرة ؟

---

(١) يخصص نصف الاستمارة الى الاباء ، والنصف الثاني لمقابلات مع أمهات لمراهقين موجودين في المدارس .

٢ - نظام القربى ونظام الانتاج

٢- أ الوسط الريفي

٢:أ:١ التنظيم الاقتصادى على مستوى الفرد أو على مستوى اسرته من يعمل ، وما عدد ساعات العمل اليومية أو الاسبوعية ؟ التغيرات الموسمية ، تسويق الانتاج أم اقتصاد الكفاف ، قواعد توزيع الانتاج داخل الاسرة وخارجها.

الغرض : دراسة الاسرة والفرد كوحدة انتاجية ، وبخاصة لجهة طاقة العمل العائلية. هل يعود ناتج العمل للاسرة وحدها أم هل يوزع على مجموعة أوسع ؟ ما هو نصيب عمل النساء والاطفال ؟

٢:أ:٢ اعالة المسنين . ما مصير المسنين ؟ حتى أى سن يعملون ؟ من يعيلهم ويؤمن حاجاتهم (ابناؤهم ، المجتمع)؟ ما نوع الخدمات التي يقدمونها ؟ هل توجد أدوار اقتصادية خاصة بالشيخوخة ؟ أدوار اجتماعية وثقافية ؟

الغرض : اذا كانت الاسرة تعتبر وحدة انتاجية ، فكيف يندمج المسنون في هذه الوحدة الاقتصادية ؟

٢:أ:٣ المشروعات المتعلقة بالتنظيم الاقتصادى : هل يعتبر الابناء موردا يعتمد عليه الفرد في مستقبله ؟ هل يسعى الفرد الى تغيير عمله ؟ في حال الايجاب ، كيف يرى مستقبل ابنائه ؟ في حال النفي ، ما هي نظرته الى مستقبله الاقتصادى ؟ (تشاؤم ، تفاؤل ، قدرية أم مواقف ارادية ، الخ ...)

الغرض : كشف أثر التحديث في النظرة الى المستقبل ،وبخاصة في الاستخدام أو عدم الاستخدام المستقبلي لطاقة العمل العائلية.

٢:ب الوسط الحضري

٢:ب:١ التنظيم الاقتصادى ،على مستوى الفرد والاسرة ،دراسة كلفة الطفل في وسط حضرى ،هل تحول هذه الكلفة الى نقود ؟ هل يتحمل الاهل كلفة التعليم المدرسي ، الذى يشكل فرصة ضائعة للكسب وكلفة في آن معا ؟ من يتولى حراسة الاطفال ؟

هل يعمل الاطفال ؟ هل يدخل أجرهم كليا في ميزانية الاسرة؟ والا ،كيف يتوزع هذا الاجر بين الاهل والطفل ؟

الغرض : تطرح المسألة بشكل مختلف في الوسط الحضرى ، حيث كلفة الطفل هي اعلى منها في الوسط الريفي ، ولكن امكانيات الدخل هنا موجودة . وفي حال ارسال الاطفال الى المدارس ، يحصل نزاع بين تشغيل الطفل وارساله الى المدرسة ، وهو نزاع مزدوج : يطرح أولا على الصعيد الاقتصادى والمالي ، ثم على الصعيد الاجتماعي - الثقافي : ذلك التحديث ، الذى من خصائصه رفع المستوى التعليمي يمثل انفصالا بالنسبة الى لا فردانية الطفل . فادماج أو عدم ادماج دخل الطفل في الميزانية العائلية يمكن أن يشكل أحد المؤشرات على تطور السلوك والافكار ازاء الارتباط القائم بين نظام القربى ونظام الانتاج .

٢:ب:٢ اعالة المسنين . ما هو مصير الاشخاص المسنين ؟ حتى اى سن يعملون ؟ من يعيلهم ويؤمن حاجاتهم (أبناؤهم ، المجتمع)؟ ما نوع الخدمات التي يقدمونها ؟ هل توجد ادوار اقتصادية خاصة بالشيخوخة ؟

الغرض : اذا كانت الأسرة تعتبر وحدة انتاجية ، فكيف يندمج الاشخاص المسنون في هذه الوحدة الاقتصادية .

٢:ب:٣ المشروعات المتعلقة بالتنظيم الاقتصادى . هل توجد استراتيجية اقتصادية ؟ هل يستغل الفرد الامكانيات المتاحة لتغييرعمله؟ هل سبق له أن غير مهنته ؟ (المقابلة مع السؤال رقم ٣ من منهج السيرة) ؟ كيف ينظر الى مستقبل ابنائه ؟

الغرض : في الوسط الحضرى ، يكون تحسس الامكانيات الاقتصادية (المهن ، ظروف العمل المختلفة) أكثر حدة منه في الوسط الريفي ، وذلك سواء بالنسبة الى الفرد أم بالنسبة الى نسله .

١) قياس درجة النزاع القائم بين نظام اقتصادى يتميز بتنوع الاعمال والوظائف وبسرعة التغيرات من جهة ، وبين الانتماء الى وسط ريفي جامد (حالة النازحين) من جهة ثانية .

٢) ابراز النزاع القائم - في الحالة التي يكون فيها الفرد من أصل حضرى - بين الامكانات الاقتصادية (الظاهرة) المتاحة له ولابنائه من جهة وبين الوسائل (الاقتصادية وكذلك الثقافية والاجتماعية) التي هي بحوزته ، من جهة ثانية .

٣ - التكييف المجتمعـــــي

١:٣ ما هي المراحل والممارسات المتصلة بسن الأطفال ؟ وبخاصة ،بأى سن يغير الوالدان من سلوكهم وتوقعاتهم حيال الطفل ؟ متى تتوقـــف فترة الرضاعة ؟ ماذا يحصل وقتذاك ؟ نفس السؤال بالنسبة للذكـــور والاناث ؟ متى يصبح المراهق بالغا؟

الغرض : التحقق من وجود أو عدم وجود عملية تكييف مجتمعـــــي مرتبطة بالسن ، وابراز مراحل العمر الحرجة ،كمقدمة ضرورية لكل منهاج للتربية السكانية . ولا يكـــــون الموضوع ٢:٣ قابلا للاستكشاف الا اذا كان الموضـــــوع ١:٣ يقابل حالة اجتماعية - ثقافية واقعية.

٢:٣ هل يشعر الفرد بحصول تغيرات ، منذ بضع سنوات ، في المراحـــــل والممارسات المتصلة بالسن ؟ في حال الايجاب ، ما هي التغيـرات؟ كيف يفسـرها؟

الغرض : كشف الاختلالات والاضطرابات المتصلة بنموذجي الضبط التي سبق بحثهما في الاطار النظرى . والمهم هو مدى تحسس الفرد بهذه التغيرات والتفسير الذى يعطيه لها.

٣:٣ هل هناك اختلافات في عملية التكييف المجتمعي تبعا للجنس ؟ ما هي هذه الاختلافات ؟ هل يعتبرها الاهل مهمة ؟ هل اتبعوا نهجا مختلفـا في التكييف المجتمعي حيال الذكور والاناث من أولادهم (مكان الابناء في الاسرة ، الادوار الجنسية ،مشاركة مختلفة في النشاطات المنزلية والاقتصادية تبعا للجنس ؟)

الغرض : التحقق من وجود اختلاف في التكييف المجتمعي حســـب الجنس ، وبخاصة بيان أساليب هذا التكييف .

٤:٣ هل يعتقد الاهل انهم يميزن بين البنين والبنات ، تماما كما كان يفعل والدهم من قبلهم ؟ والا ، هل يمكنهم تحديد ما تغير بالنسبة الى جيل والديهم ؟ بأى اتجاه تبدلت الامور ؟ هل يميزون أكثر أو أقل بين الذكر والانثى ؟

الغرض : كشف التغيرات المرتبطة بالتحديث في الاختلافات الحاصلة في عمليات التكييف المجتمعي بحسب الجنس ، والتحقق من صحة الفرضية المسلم بها تقليديا من ان التغير في وضع المرأة هو من مؤشرات التحديث .

٥:٣ التكييف المجتمعي بواسطة المدرسة . ماذا ينتظر الوالدان من المدرسة ؟ وبخاصة فيما يتعلق بمستقبل ابنائهم ؟ هل تختلف هذه الامال والتوقعات حسب الجنس ؟ ما رأيهم في محتوى التعليم ؟ هل هم راضون عنه ؟ هل يرغبون في ادخال تغييرات في هذا المحتوى ؟ ما هي هذه التغييرات ؟ ولماذا؟

الغرض: المدرسة هي وسيلة من وسائل التحديث . وهي المكان الذى يعاد فيه النظر بالنماذج التقليدية . وان دراسة رغبات الأهلين لا بد وان تكشف عن التنازعات القائمة ،وعن التغيرات الواجب ادخالها.

٦:٣ ما هي الصفات المطلوبة من المرأة عند زواجها ؟ ومن الرجل ؟ هل يعتبر الوالدان انه من المهم ان تكون صفات ابنائهم مطابقة هذه الصور النموذجية ؟ في حال النفي : لماذا ؟ في حال الايجاب ، واذا لم يكن هنالك مطابقة ، ماذا يفعل الوالدان في هذا السبيل ؟ وكيف ينقلون، بصورة عامة ، هذه النماذج الى ابنائهم؟

الغرض : ابراز الانفصام الحاصل بالنسبة الى الرغبات التقليدية ، وبيان ما يمكن أن يفعله الاهلون بالنسبة الى أبنائهم.

٧:٣ المواقف من بعض انواع السلوك ازاء الخصوبة : حبل الفتيات غير المتزوجات ، وبخاصة الطالبات ، الاجهاض .

٨:٣ الديانة والتكييف المجتمعي : الممارسات الدينية ومدى الاهمية الممنوحة لها. الاهمية الممنوحة للممارسة الدينية لدى الاطفال . الجوانب الذينية المرتبطة بعمليات التكييف المجتمعي (عادات تلقين الناشئة بعض أمور الحياة ، الزواج الخ).

الغرض : ان الأهمية التي يعطيها الفرد - وبخاصة (ابناؤه - للدين ، هي من المؤشرات الهامة على المواقف " التقليدية " ، في معارضتها مع المواقف " الحديثة ".

٤ - الديمغرافيـــة

١:٤ الخصوبة : ما هو الحجم الأمثل للأسرة ؟ ما هي الفترة الفاصلة بين المواليد ؟ هل من المهم ان يكون المولود الأول ذكرا؟ هل يفكـــر الوالدان بجميع هذه الأمور ، بالنسبة الى أسرتهم ؟ ما هي فوائد الاسرة العديدة الاطفال ؟ ما هي فوائد الأسرة الصغيرة ؟ من يتخـــذ القرارات في ميدان الخصوبة ؟

الغرض : التحقق من وجود نموذج في ميدان الخصوبة وكشف الحوافـز التنازعية بين الخصوبة المرتفعة والخصوبة المنخفضة .

٢:٤ العقـم : ماذا يحصل في حال عجز المرأة أو الرجل أو الزوجين عـن الانجاب ؟ ماذا يفعلون ؟ كيف ينظر اليهم في المجتمع ؟ ما رأى الشخص المستجوب حول هذا الموضوع ؟ هل يعرف أسباب العقم .

الغرض : ان اتخاذ موقف فردى حيال العقم مختلف عن المواقـــف الشائعة ، يشكل في المجتمعات المتجهة تقليديا نحـــو الخصوبة ، دليلا اكيدا على انفصال عميق .

٣:٤ الزواج : ما هي سن الزواج عند الرجال ؟ عند النساء ؟ في اى سن تزوج الوالدان المستجوبان ؟ في حال ظهور اختلاف في سن الزواج لماذا تزوجا في سن مبكرة أو متأخرة بالنسبة الى المتوسط ؟ هل هذا زواجهم الاول ؟ هل يوجد تعدد الزوجات ؟ ماذا يتمنون لابنائهم ؟ لبناتهم ؟ (سن الزواج ، شروط الزواج ، اختيار الزوج ، الخ ...) . ما رأى المجتمع في العزوبة ؟ من يتخذ القرار بشأن زواج شاب ؟ بشأن زواج فتاة ؟ هل للبكارة أهمية كبيرة ؟

٤:٤ النسبة المرضية والوفيات : هل حصلت وفيات بين الاطفال ؟ ما سبب هذه الوفيات ؟ في أى سن حصلت ؟ هل أصاب الاطفال والوالدان أمراض منتشرة في المجتمع ؟ أمراض زهرية ؟

كيف تمت معالجة هذه الامراض ؟ (طب حديث أو تقليدى ، الموارد المتاحة ، الوصول الجغرافي الى الخدمات الصحية ، الخ ...) . هـــل توجد مشكلات غذائية في المجتمع ؟ في الاسرة ؟

٥:٤ هل يعرف الشخص (أو الزوجان) وسائل لتحديد النسل ؟ هل يوافق على هذه الوسائل ؟ هل يستعملها ؟ ما هي الوسائل المستعملة ؟ اى من الزوجين قرر منع الحبل ؟ من أعلم الزوجين بهذه الوسائل؟ المواقف حيال الاجهاض ؟ هل ينقل الزوجان هذه المعلومات الى الابناء ؟ (اى من الزوجين يتولى هذا العمل ، وكيف ؟).

الغرض : كشف حالة انفصال بين وسائل منع الحبل الحديثة والتقليدية تقايل التنازع الاجتماعي - الثقافي لنموذجي الضبط .

٦:٤ مدى ادراك التطورات الديمغرافية الشاملة . هل ينظر الشخص الى المسائل الديمغرافية على مستوى المجتمع ككل (انخفاض أو تزايد عدد السكان ، أو ارتفاع نسبة الفتوة) ، أم انه ينظر الى هذه المسائل كأحداث فردية وعلى مستوى الافراد والاسر ؟ مثلا ، هل ينظر الى الهجرة في اطار النزوح الريفي الشامل ، أم في اطار التحركات الفردية ؟

الغرض : ان الادراك الواعي للسلوك الجماعي وللتطورات " الديمغرافية " يشكل شرطا مسبقا من شأنه تشجيع التربية السكانية .

استمارة مقابلة : المراهقون

٠١ منهج السيرة (C. V.)

الجنس
السن
المستوى التعليمي
عدد الاشقاء والشقيقات
المرتبة بين الاخوة
هل يعيش الوالدان معا أم هما منفصلان (في حالة الانفصال ،
مع من يقيم المراهق ؟)
من يهتم به (ادوار الاستبدال)
النشاطات المأجورة
أصل ريفي أم حضرى
نوع المؤسسة التعليمية (تربية علمانية ،دينية ، الخ)

٢ - التكييف المجتمعي - العلاقات بين الوالدين والابناء

٢ : ١ من يهتم بتعليم المراهق ؟ (الأب ، الأم ، شخص آخر) . كيف ؟ (المكافآت ، العقوبات ، العناية والاهتمام ، الخ).

٢ : ٢ ماذا ينتظر المراهق من المدرسة ؟ هل يرغب في مزاولة مهنة معينة ؟ هل ما يتعلمه في المدرسة مفيد لذلك ؟ ضرورى ؟ ماذا يرغب في ان يتعلم ؟ هل سبق لوالديه ان تعلما في المدرسة ؟ في حال النفي : هل يأسفان لذلك ؟

الغرض من السؤالين ٢:١ و ٢:٢ : درس واقع المدرسة وما ينتظرمنها : هل ينظر الى المدرسة على انها وسيلة لضمان المستقبل ؟

٢ : ٣ توقعات الوالدين . هل يعرف المراهق ما اذا كان والداه تعلما في المدرسة ؟ حسب رأيه . هل يعلق الوالدان أهمية على نتائجه المدرسية ، على حصوله على شهادة ، وبخاصة لجهة مستقبله ومستقبل اسرته كذلك ؟ هل هو متفق معهما على جميع هذه النقاط ؟

الغرض : تقدير التنازع أو التوافق بين الاجيال حول مظهر هام من مظاهر " التحديث " .

٢ : ٤ الدين : هل يعلق الوالدان أهمية على تربية المراهق تربية دينية وعلى ممارسته الشعار الدينية ؟ هل يعلق المراهق أهمية على ذلك؟ كيف يفسر الاختلاف الممكن حول هذا الموضوع ؟

الغرض : تقدير الاتفاق أو الاختلاف حول هذا المؤشر الأساسي على المواقف التقليدية ؟

٢ : ٥ هل يتكلم المراهق عن مشكلاته الخاصة مع والديه ؟ في حال الايجاب ، أية مشكلات على وجه الخصوص ؟ في حال النفي : لماذا ؟ أو ما هي المشكلات التي يتجنب الكلام عليها ؟ مع أى شخص آخر يتحدث عن هذه المشكلات ؟

٢ : ٦ هل تطرق الوالدان الى بعض المواضيع مع المراهق ؟ وعلى وجه الخصوص : قضايا الجنس ، مكان الابناء في الاسرة ؟ عندما يصبح المراهق (أو المراهقة) بدوره أبا (أو أما) في المستقبل، هل سيتكلم على هذه المشكلات مع ابنائه ؟ (في حال ظهور اختلاف في السلوك بين المراهق والوالدين) : لماذا سيفعل ذلك ، طالما ان والديه لم يفعلاه ؟

الغرض من السؤالين ٢:٥ و ٢:٦ : التحقق من وجود انفصال ممكن بين الاجيال ، وبخاصة حيال قضايا الجنس .

٢ : ٧ هل يرغب المراهق في مزاولة نفس العمل الذى يزاوله والداه ؟ في حال النفي : لماذا ؟ أين يرغب في الاقامة والعمل في المستقبل؟ لماذا ؟ كيف ولدت لديه فكرة الهجرة (دور وسائل الاعلام الجماهيرية ، دور اشقائه الكبار الذين سبقوه الى الهجرة ؟)

الغرض : التحقق من وجود انفصال ممكن بين الاجيال حول هذا الموضوع

٢ : ٨ ما هي ، بنظر المراهق ، الصفات التي ينبغي ان تتوافر اليوم في الفتاة أو الشاب ؟ وبخاصة بالنسبة الى الزواج ؟ هل يعتقد ان والديه يشاركانه الرأى في ذلك ؟

٢ : ٩ ماذا يعرف عن شؤون الجنس ؟ معرفة الفيزيولوجيه ، خبرات جنسية ، أمراض زهرية ، الخ ... هل يرغب في أن يعطى تعليما حول هذا الموضوع ؟ في المدرسة ؟ في مكان آخر ؟ هل تلقى معلومات خاصة بالجنس من مراهقين آخرين ، من راشدين آخرين غير والديه ؟ بأية شروط ؟ في أى وقت ؟

٢:١٠ التربية السكانية . هل يرغب المراهق في أن تعطى دروس في الفيزيولوجية ، والتناسل ،والقضايا الجنسية ،والشؤون الصحية؟ حول المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعه ،وفي بلده ؟ حول القضايا السكانية بوجه أوسع ؟ (الهجرة ، الوفيات ، الخصوبة ، الزواج) . من يتعين عليه تأمين هذا التعليم؟ داخل المدرسة ؟ خارجها؟ .

استمارة مقابلة : المعلمون

١- **منهج السيرة** (C.V.)

السن

الجنس

الشهادات

عدد سنوات الخدمة ، المستوى (الصفوف التي درس فيها أو المواد المدرسية) .

التنقلات - أصل ريفي أو حضري والتنقلات السابقة

الوضع الزواجي أو العائلي

مهنة الوالدين

٢- التكييف المجتمعـــي

٢ :١ ما هي المراحل والممارسات المتصلة بسن الاطفال ؟ وبخاصة ، بأى سن يغير الاهل من سلوكهم وتوقعاتهم حيال الطفل ؟ متى تتوقف فتـــرة الرضاعة ؟ ماذا يحصل وقتذاك ؟ نفس السؤال بالنسبة للذكور والاناث؟ متى يصبح المراهق بالغا ؟

الغـرض : التحقق من وجود أو عدم وجود عملية تكييف مجتمعـــي مرتبطة بالسن ، وابراز مراحل العمر الحرجة ،كمقدمـــة ضرورية لكل منهاج للتربية السكانية . ولا يكون الموضوع ٢:١ يقابل حالة اجتماعية - ثقافية واقعية .

٢:٢ هل يشعر الفرد بحصول تغيرات ، منذ بضع سنوات ، في المراحـــل والممارسات المتصلة بالسن ؟ في حال الايجاب ، ما هي هذه التغيرات؟ كيف يفسرها ؟

الغـرض : كشف الاختلالات والاضطرابات المتصلة بنموذجي الضبط التـي سبق بحثهما في الاطار النظرى .
والمهم هو مدى تحسس الفرد بهذه التغيرات والتفســـير الذى يعطيه لها .

٣:٢ هل هنالك اختلافات في عملية التكييف المجتمعي تبعا للجنس ؟ ما هي هذه الاختلافات ؟ هل يعتبرها الاهل مهمة ؟ هل اتبعوا نهجا مختلفا في التكييف المجتمعي حيال الذكور والاناث من أبنائهـــم (مكان الابناء في الاسرة ، الادوار الجنسية ،مشاركة مختلفة فـــي النشاطات المنزلية والاقتصادية تبعا للجنس ؟) . ما هو رأيه في هذه العمليات ؟

الغرض : التحقق من وجود اختلاف في التكييف المجتمعي حســب الجنس ، وبخاصة من أساليب هذا التكييف .

٤:٢ هل يعتقد الوالدان انهم يميزون بين البنين والبنات ، تماما كما كان يفعل والداهم من قبلهم ؟ والا ، هل يمكنهم تحديد ما تغير بالنسبة الى جيل والديهم ؟ بأى اتجاه تبدلت الامور ؟ هل يميزون أكثر أو اقل بين الذكر والانثى ؟ ما رأيه في التطورات الممكنة

الغرض : كشف التغيرات المرتبطة بالتحديث في الاختلافات الحاصلة في عمليات التكييف المجتمعي بحسب الجنس ، والتحقق من صحة الفرضية المسلم بها تقليديا من ان التغير في وضع المرأة هو من مؤشرات التحديث .

٥:٣ ما هي الصفات المطلوبة من المرأة عند زواجها ؟ ومن الرجل ؟ هل يعتبر الوالدان ان من المهم ان تكون صفات أبنائهم مطابقة هذه الصور النموذجية ؟ في حال النفي : لماذا ؟

الغرض : ابراز الانفصام الحاصل بالنسبة الى الرغبات التقليدية ، وبيان ما يمكن ان يفعله الوالدان بالنسبة الى ابنائهم .

٦:٢ الدين والتكييف المجتمعي : الممارسات الدينية ومدى الاهمية الممنوحة لها .
الاهمية الممنوحة للممارسة الدينية لدى الاطفال . الجوانب الدينية للطقوس المرتبطة بعمليات التكييف المجتمعي . ما رأيه في هذا الموضوع ؟

الغرض : ان الاهمية التي يعطيها الفرد - وبخاصة أبنائه - للدين، هي من المؤشرات الهامة على المواقف " التقليدية " ، في معارضتها مع المواقف " الحديثة " .

ملاحظة : يعتبر المعلم في آن واحد كشاهد (واع أو لا واع) على عمليات التكييف المجتمعي ، وكطرف معني بهذه العمليات بوصفه معلما من جهة ، ووالدا من جهة ثانية (الا اذا لم يكن لديه ، بالطبع ، أطفال يفوق سنهم ١٢/١٠ سنة ،وفي هذه الحالة ، ينبغي تقدير ما ستكون مواقفه عندما يصبح اطفاله في سن المراهقة).

٣- الديمغرافيـــــة

١:٣ الخصوبة : ما هو الحجم الامثل للاسرة ؟ ما هي الفترة الفاصلة بين المواليد؟ هل من المهم ان يكون المولود ذكرا؟ هل يفكر الوالدان بجميع هذه الامور ، بالنسبة الى أسرتهم؟ ما هي فوائد الاسرة العديدة الاطفال ؟ ما هي فوائد الاسرة الصغيرة ؟ من يتخذ القرارات فـــــي ميدان الخصوبة ؟

الغرض : التحقق من وجود نموذج في ميدان الخصوبة وكشف الحوافز التنازعية بين الخصوبة المرتفعة والخصوبة المنخفضة .

٢:٣ العقم : ما يجرى في حال عجز المرأة أو الرجل أو الزوجين عـــن الانجاب ؟ ماذا يفعلون ؟ كيف ينظر اليهم في المجتمع ؟ ما رأى الشخص المستجوب حول هذا الموضوع ؟ هل يعرف أسباب العقم؟

الغرض : ان اتخاذ موقف فردى حيال العقم مختلف عن المواقـــف الشائعة يشكل في المجتمعات المتجهة تقليديا نحو الخصوبة دليلا اكيدا على انفصال عميق .

٣:٣ الزواج : ما هو ، برأى المستجوب ، متوسط سن الزواج عند الرجال؟ عند النساء ؟ في أى سن تزوج المعلم المستجوب ؟ في حال ظهـــور اختلاف في سن الزواج ، لماذا تزوج في سن مبكرة ، أو متأخرة بالنسبة الى السن المتوسطة ؟ هل هذا زواجه الاول ؟ هل يوجد تعدد للزوجات؟ ماذا يتمنى لابنائه ؟ لبناته ؟ (سن الزواج ، شروط الزواج ، اختيار الزوج ، الخ ...) ما راى المجتمع في العزوبة ؟ من يتخذ القـــرار بشأن زواج الشاب ؟ بشأن زواج فتاة ؟ هل للبكارة اهمية كبيرة ؟

٤:٣ النسبة المرضية والوفيات : هل حصلت وفيات بين الاطفال ؟ ما سبب هذه الوفيات ؟ في اى سن حصلت ؟ هل أصاب الاطفال والوالدين امراض منتشرة في المجتمع ؟
كيف تمت معالجة هذه الامراض ؟ (طب حديث أو تقليدى ، الموارد المتاحة ، الوصول الجغرافي الى الخدمات الصحية ، الخ ...) ،هل توجد مشـــكلات غذائية في المجتمع ؟ في الاسرة ؟

٥:٣ هل يعرف الشخص (أو الزوجان) وسائل لتحديد النسل ؟ هل يوافق على هذه الوسائل ؟ هل يستعملها ؟ ما هي الوسائل المستعملة ؟ اى من الزوجين قرر منع الحبل ؟ من أعلم الزوجين بهذه الوسائل؟

الغرض : التحقق من وجود حالة انفصال بين وسائل منع الحبل الحديثة والتقليدية ، تقابل التنازع الاجتماعي - الثقافي بين نموذجي الضبط .

٦:٣ هل المعلم مطلع على التطور الديمغرافي للمجتمع الذى يدرس فيه (الخصوبة ، الهجرات ، الخ ...) ؟ وعلى التطور الديمغرافي على الصعيد الوطني ؟ (نمو سريع أو بطيء للسكان ، معدلات مرتفعة للوفيات بين الاطفال ، التوزع الجغرافي للسكان ، هجرة شديدة نحو الخارج ، الخ).

٧:٣ هل يقيم المعلم علاقة بين التزايد السكاني ، وبين التطورات الاقتصادية والاجتماعية ؟ ارتفاع ، أوثبات أو انخفاض مستوى المعيشة بين الطبقات الشعبية ؟ تفاقم البطالة بين الشباب بعد بضع سنوات ؟

٨:٣ نوع التعليم الذى ينبغي تطويره (فني ، عام ، تعليم البنات ، الخ...) في ضوء التزايد السكاني . وبأية وسائل ؟

٤- العلم التربوى والتربية السكانية

١:٤ المواقف والممارسات التربوية : هل تقام اتصالات مع الأهلين ؟ ما هي دوافع زياراتهم ؟ ما هي أنواع الارشادات التي يعطيها المعلم في معظم الاحيان ؟ ما هي المواد التي يعتبرها الاهم من ناحية الثقافة العامة ؟ من الناحية العملية ؟ هل يميز المعلم بين البنات والبنين ؟ هل يظن ان المدرسة تخدم الجنسين بالتساوى ؟

٢:٤ الطرائق التعليمية : هل يتقيد المعلم بدقة بمحتوى الكتب المدرسية ؟ هل يلجأ ، على العكس من ذلك الى أمثلة مستمدة من حياة المجتمع اليومية (لا على مستوى البلد فقط ، بل كذلك على مستوى المنطقة ، والقرية ، والمجموعة الاثنية ، الخ ...) . اعط بعض الامثلة . ماذا كانت ردة فعل التلاميذ ؟ والاهلين؟

٣:٤ التربية السكانية : هل يحبذ المعلم ، بوجه عام ، تدريس موضوعات من مثل الاسرة ، والتناسل ، والقضايا الجنسية (الامراض الزهرية ، الاجهاض ، الخ ...)؟ في حال النفي ،لماذا ؟ في حال الايجاب : ما هي الموضوعات التي ينبغي معالجتها بالأولوية ؟ بأى شكل ؟ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ، للبلد : الهجرات ، البيئة ، الصحة الخ ...)

الغرض من الموضوعات ١،٢و٣ : تكون التربية السكانية فعالة بصورة خاصة ، اذا توافرت لدى المعلم القدرة على الحوار ،واذا اعتمد من ناحية ثانية موقفا ونهجا تربويين موجهين نحو المجتمع .

رابعا : الشكل النموذجي للجهاز التنفيذى

ينبغي ان تتوافر لدى الجهاز التنفيذى :

١) معرفة سابقة وكافية للحقل الاجتماعي موضوع الدراسة ،على ان يكون هذا الجهاز معروفا بالفعل ،من قبل الوسطاء الرئيسيين داخل هذا الحقل (سواء على المستوى السياسي والادارى ، ام على المستوى الاجتماعي والثقافي) .

٢) مصادر ومراجع تتعلق بالميدان موضوع الدراسة (محفوظات ، ووثائق ادارية ، وفنية وعلمية).

٣) منفذون أكفاء لتنظيم الدراسة ووضعها موضع التنفيذ ،على جميع المستويات.

ولا يسعنا رسم الملامح النموذجية لهؤلاء المنفذين بشكل صارم ، ولكن يجب أن يكونوا :

- أولا ، اختصاصيين في تحليل المعطيات الاجتماعية ،والاقتصادية والديمغرافية.
- ثانيا ،علماء اجتماع وانتروبولوجية قادرين على قيادة استقصاءات نصف موجهة وعلى جمع سير ذاتية عبر مقابلات واتصالات أصيلة مع الاشخاص موضوع الاستقصاء.

وينبغي ان تكون كل من هاتين الفئتين من الاختصاصيين قادرة على تفريغ نتائج تحاليلها واستقصاءاتها في شكل يخدم أغراض الدراسة.

خـــــاتمـــــة

ان عمليات جمع البيانات الموضوعية والاستقصاءات الخاصة بالسير الذاتية ينبغي أن تسمح بتوفير مجموعة من المعلومات التي يمكن اعتمادها من أجل وضع مناهج التربية السكانية . لا بد اذن من فرز مجمل البيانات المجموعة بشكل يمكن من استغلالها لهذا الغرض بالشكل الأمثل . ولا يبدو ممكنا أن نرسم مسبقا استمارة مفصلة لعملية الفرز هذه . فهنالك سلسلة من العوامل التي تتدخل في عملية الدراسات ، والتي ينبغي أخذها في الاعتبار من أجل رسم مخطط العمل التجميعي المطلوب ، ومن هذه العوامل : طبيعة العينّات الاجتماعية المعتمدة (حضرية ،ريفية أو مختلطة) ، المردود النسبي لنهجي البحث " الموضوعي " و " الذاتي " - الفرضيات التي ستستخلص من بحث قضية التربية ، الخ ...

على أن بامكاننا أن نقدم مقترحين في هذا الصدد :

أ) يبدو من الهام أولا أن نحافظ على طبيعة كل من البيانات المجموعة ، وان لا نخلط بصورة خاصة بين البيانات الموضوعية من جهة ،والبيانات الناتجة عن الاستقصاءات الانتروبولوجية من جهة ثانية . فالبيانات الأخيرة تقدم الحبكة الأساسية لعملية التفسير ،في حين تسمح البيانات " الموضوعية " المستمدة من الملف برسم الاطار العام للدراسة . وقد يكون من المفيد تقديم البيانات بشكل جدول شامل مقسم تبعا للموضوعات الرئيسية والموضوعات الفرعية .

وقد صممت مخططات الملف واستمارات المقابلات بشكل يضمن توافق العمليات فيما بينها بحيث يصبح من السهل نسبيا اجراء عمليات التبويب الشامل .

ب) لقد شددنا على أهمية وضع بروتوكول ، لكل برنامج من برامج دراسات الحالات ، يتم الاتفاق عليه بين المسؤولين عن مشروع " كاباب " (CAPAPE) والقائمين على التنفيذ في كل بلد . وعلى هذا البروتوكول ان يحدد ليس فقط التصحيحات المنهجية والجدول الزمني للعمل (التواريخ المقدرة : بين تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ ونيسان/

ابريل ١٩٧٩) ، بل كذلك نظام العلاقات بين الأطراف المختلفة ، سواء على مستوى هيئة التنسيق المركزية في اليونسكو أم على مستوى الاجهزة المنفذة .

وخلال فترة من التبادل المبرمج ، تقع على الأرجح قبل الثلث الثاني من الدراسة ، يمكن رسم مخطط عملية الفرز ووضع الخطة النهائية للتقرير الخاص بالدراسات.